الأمم المتحدة S/PV.5994

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة ٥٩٩٤

الثلاثاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد زانغ يسوي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشيركين
	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد ترزي دي سانت آجاتا
	بلجيكا	السيد غرولس
	بنما	السيد دي فينغوشيا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو ليونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد فايسلدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2008/617)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-54870 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2008/617)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان، ألمانيا، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، النرويج، هولندا، اليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد تانين (أفغانستان) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/617، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأعطيه الكلمة.

السيد إيدي (تكلم بالانكليزية): عندما قدمت إحاطة إعلامية للمجلس في تموز/يوليه (انظر، S/PV.5930)، تكلمت عن نتائج مؤتمر باريس لدعم أفغانستان، الذي كلل بالنجاح بطرق عديدة. وقدم المؤتمر ٢١ بليون دولار لإعادة إعمار أفغانستان، كما قدم لنا خريطة طريق لكيفية المضي قدما بالترافق مع القيادة الأفغانية: الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية وإعلان باريس. وعليه كانت هناك خريطة طريق في ذلك الوقت، وما زالت خريطة الطريق موجودة.

ومنذ ذلك الوقت، أعتقد أننا انشغلنا عن الالتزامات التي قطعت في باريس. والسبب الرئيسي لذلك هو تدهور الحالة الأمنية، على النحو الذي شهدناه خلال الأشهر القليلة الماضية. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس، شهدنا وقوع أكبر عدد من الحوادث الأمنية منذ عام ٢٠٠٢. وهي زيادة وصلت إلى نسبة ٤٠ في المائة، مقارنة بنفس شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس العام الماضي.

وفي التقرير المعروض على المجلس (S/2008/617)، تم إبراز ثلاث خصائص للحالة الأمنية. أولا، انتشار نفوذ التمرد إلى خارج المناطق التقليدية في الجنوب والشرق وامتداده إلى المقاطعة حول كابول. وثانيا، زيادة الهجمات

غير المتناظرة، وبعضها متطور للغاية، مما أسهم في زيادة الخسائر بين المدنيين. وثالثا، وقوع المزيد من الهجمات الفتاكة في بعض الأحيان على الأهداف المتصلة بتقديم المعونة والمساعدة الإنسانية، بما في ذلك الهجمات الفتاكة على المنظمات غير الحكومية وموظفي الأمم المتحدة.

وخلال شهر أيلول/سبتمبر، وهو شهر رمضان، شهدنا زيادة في عدد الحوادث، كما كنا نتوقع. وفي يوم السلام العالمي، ٢١ أيلول/سبتمبر، شهدنا أن عمليات القتال قد أوقفت تقريبا، بما في ذلك من قبل طالبان، بعد مناشدة أطلقتها الأمم المتحدة. وسمح لنا ذلك بتطعيم ١,٦ ملايين طفل ضد شلل الأطفال، وهو إنجاز رئيسي.

ومع ذلك، نشهد الآن زيادة جديدة في عدد الحوادث، ويجب أن نتوقع استمرار ارتفاع هذا العدد بصورة إضافية خلال الأسابيع المقبلة، مع بقاء أربعة أسابيع على الأقل من تحسن الأحوال الجوية بعد انتهاء شهر رمضان. وعلينا أن نكون مستعدين لحصول حالة لا نشهد فيها نفس هدوء فصل الشتاء – نفس الانخفاض في مستوى أعمال القتال – الذي شهدناه في فصول الشتاء الماضية. ولذلك فإن الحالة تمثل تحديا، وهي فعلا حالة معقدة.

إنني بالرغم من ذلك أحذر من نوع البيانات المظلمة والمتشائمة التي سمعنا منها كثيرا مؤخرا: فالعديد من هذه البيانات مبالغ فيها. وأيضا، تصدر بعض هذه البيانات من أشخاص نادرا ما تطأ أقدامهم أرض أفغانستان. وحصلت تطورات إيجابية علينا أن نستفيد منها، وتؤثر هذه التطورات الإيجابية على بعض العناصر البالغة الأهمية في جدول أعمالنا المشترك لحل الصراع. وأود أن أتطرق لثلاثة من هذه التطورات على وجه الخصوص.

أولا، تحسنت العلاقة بين أفغانستان وباكستان. وبدلا من البيانات الحادة اللهجة، نشهد الآن بروز أكثر علاقات عمل بناءة. وبعد حضور الرئيس كرزاي لاحتفال أداء الرئيس زرداري اليمين، يجري توسيع الحوار السياسي، وهو يقوم على أساس إدراك بأن أي تهديد من التمرد يمثل تهديدا مشتركا. وإضافة إلى هذا الحوار السياسي، يحدوني الأمل في أن تبدأ مرة أخرى عملية الجيرغا التي عقدت العام الماضي. وتشكل العملية أداة مفيدة للمساعدة في التصدي للتحديات المشتركة بين البلدين. وعلى المجتمع الدولي أن يعزز هذا التحسن في العلاقات بطريقة حكيمة ومتروية وسخية.

والتطور الثاني هو التغييرات التي أجراها الرئيس كرزاي في حكومته يوم السبت الماضي. وأعلم من محادثات عديدة مع الرئيس أن تلك التغييرات تعكس رغبة في تحسين معالجة مجالات رئيسية تم تحديدها في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية وإعلان باريس بوصفها مجالات تشكل أولوياتنا المشتركة. وأقصد أولا وقبل كل شيء تعزيز وزارة الداخلية وتعزيز الشرطة الأفغانية، والأخيرة متأخرة بشكل جدي عن الجيش. ويمكن لهذا الأمر أن يؤثر على توفير الأمن على أرض الواقع، واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد ومكافحتنا للمخدرات وجهود مراقبة الحدود. ولذلك يمكن أن تصبح الآثار كبيرة للغاية. وأعلم أن الوزير الجديد، الذي كلل بالنجاح في السابق في بناء وزارتين، مكرس لبذل قصارى جهده وسيضطلع بهذه المهمة أيضا بتصميم كبير.

ولا بد أيضا من الاستفادة من التغييرات التي أجريت في وزارة الزراعة لضخ طاقة جديدة في تعزيز الإنتاج الزراعي ولمساعدتنا على تفادي أوجه النقص الجدية والمتكررة في الغذاء وتحفيز النمو الاقتصادي. وهو مجال تجاهلناه نحن، المجتمع الدولي، لفترة أطول مما ينبغي: وكلفة استمرار ذلك التجاهل أكبر مما ينبغي. وخلال الأيام القليلة الماضية، ظلت الأمم المتحدة تعمل بالفعل مع الحكومة الأفغانية والشركاء

الرئيسيين على أرض الواقع بغية تحديد كيفية تمكننا من اغتنام هذه الفرصة لتناول أولوياتنا المشتركة.

والتطور الإيجابي الثالث يتمثل في أن أحدث الإحصاءات لإنتاج المخدرات تعكس صورة مختلطة، ولكن مع بعض الاتجاهات الإيجابية الهامة. وانخفضت المساحة الإجمالية لإنتاج المخدرات بنسبة ١٩ في المائة، وزاد عدد المقاطعات الخالية من زراعة الخشخاش من ١١ مقاطعة قبل عامين إلى ١٣ مقاطعة العام الماضي وإلى ١٨ مقاطعة هذا العام. ويمكن إحراز المزيد من التقدم في هذا المجال. واليوم، لا تشكل زراعة الخشخاش ظاهرة على نطاق أفغانستان، ولكنها بدلا من ذلك ظاهرة مقتصرة على عدد من المقاطعات، وبالدرجة الأولى في الجنوب، وخاصة، بطبيعة الحال، هلمند، التي تنتج الأغلبية الساحقة للمخدرات. وفي هذه المرحلة، علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتوطيد هذا التقدم المحرز وأن نتأكد من أنه ستكون هناك، في العام المقبل، المزيد من الولايات الخالية من زراعة الخشخاش – وليس ولايات أقل. وكما قلت في السابق، يمكن بلوغ ذلك الهدف.

وإذا استفدنا بشكل جيد من هذه الاتجاهات الإيجابية في المجالات البالغة الأهمية، يمكن أيضا أن يصبح التأثير الشامل هاما للغاية. وأنا متفائل بشكل حذر – وأكرر، بشكل حذر – بأننا يمكن أن نبدأ استبدال الجو الحالي بجو لزيادة الثقة بالعمل الذي نضطلع به جميعا. وذلك أمر هام للشعب الأفغاني، وهو أمر هام للجمهور في البلدان المانحة والبلدان المساهمة بقوات فضلا عن المجتمع الدولي ذاته.

وثمة أولوية أخرى يتعين تناولها بشكل عاجل. فالتحديات الإنسانية تحديات جدية ومتزايدة. وأولا وقبل كل شيء، قد نواجه قريبا نقصا جديا في الغذاء. ومرة أخرى، أناشد المانحين كفالة تغطية احتياجات النداء المشترك الذي أطلقته الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة في تموز/يوليه، بحيث يمكن توفير الغذاء والمساعدة الأخرى لأكثر السكان المعرضين للخطر.

اسمحوا لي أن أسترعي انتباه المجلس إلى أولوية مهمة أخرى للأمم المتحدة، وللحكومة الأفغانية بصفة خاصة، وللسلطات الأفغانية ولنا جميعا. بدأت قبل أسبوع العملية الانتخابية بالمرحلة الأولى المتمثلة في تسجيل الناخبين. ورغم التأخيرات في فتح بعض مراكز تسجيل الناخبين، بسبب مسائل لوجستية ومتعلقة بالاتصالات والأمن، كان ٩٠ في المائة من مراكز التسجيل مفتوحا هذا الأسبوع. ونحن نراقب مع السلطات الأفغانية الوضع عن كثب للتغلب على التحديات التشغيلية ولبذل قصارى جهدنا لضمان عملية تسجيل آمنة وموثوقة.

وإن جزءا من ولايتنا هو ضمان التعاون المدني العسكري بشكل أفضل. وأعتقد أن لدينا اليوم علاقة مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية أفضل مما كانت عليه الحالة قبل نصف عام. فهي علاقة تقوم على احترام كل طرف للولاية المميزة للطرف الآخر. ونحن نعمل معا على نحو وثيق في العملية الانتخابية، الجارية حاليا. ونعمل بشكل أفضل فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، حيث تم الاتفاق على مجموعة من المبادئ التوجيهية لضمان إيصال المساعدة الإنسانية بشكل محايد، يحترم المبادئ الإنسانية. ونعمل معا بشأن قضايا حقوق الإنسان، على الأقل لتفادي سقوط ضحايا من المدنيين نتيجة استخدام القوة. وآمل وأعتقد أن العمل الحالي في هذا الميدان سيكون له تأثير إيجابي على الأرض وأنا على اقتناع بأن وجود صوت واضح ومستقل للأمم المتحدة في هذا الميدان سيكون في صالح الجميع، وأن إجراء حوار جيد ومتواصل مع قوات الجيش أمر ضروري. وتؤكد محادثاتي الأخيرة والمثمرة مع القادة العسكريين الرئيسيين ذلك الانطباع.

ولكن، عندما نتحدث عن الضحايا المدنيين، يجب أن أضيف شيئا أساسيا هنا. عندما نتحدث عن هذا الموضوع، يجب أن نتذكر جميعا أن الأغلبية العظمى من هؤلاء الضحايا تسقط بسبب التمرد. وقد أدى تزايد الهجمات غير المتناظرة أيضا إلى زيادة كبيرة في الضحايا المدنيين، ويجب إدانة هذه الهجمات بشدة.

وفي إطار تعاوننا المدني العسكري، وضعنا أيضا نهجا متكاملا تحت القيادة المدنية. وسيكون التحدي هو ترجمة هذه الاستراتيجية إلى سياسات عملية. وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بتعليق واحد أعتقد أنه بالغ الأهمية. إن النهج الشامل، فيما أرى، لا يتعلق أولا وقبل كل شيء بكيفية تنظيم جهودنا في مرحلة ما بعد العمليات، بل يتعلق بكيفية تخصيص مواردنا المدنية والعسكرية عموما لتحقيق أفضل الآثار في الميدان. واليوم، يجري تخصيص كميات متزايدة من الموارد المدنية للمقاطعات التي تشهد صراعا لدعم العمليات العسكرية. وأنا أفهم ذلك، وأفهم المنطق القائل بضرورة أن تظهر البلدان أنها تبني أيضا في المكان الذي تقاتل فيه. ولكن يمكن أن تصبح النتيجة بسهولة هي اعتماد المزيد منا منظورا يقوم على أساس المقاطعات. ويجب أن نتفادى تقسيم أفغانستان بفعل المانحين. يجب أن يكون هناك توازن. تلك هي مناشدتي.

إن للموارد المدنية حتما تأثيرا محدودا حيثما يشتد الصراع. وفي نفس الوقت، يكون هناك عدد من المقاطعات والمراكز الإدارية ذات الموقف الحساس. وقد شهد عدد من المقاطعات تقدما يجب تعزيزه بشكل عاجل. لكنها تحصل على موارد متواضعة جدا. وهذه مقاطعات يمكن بسط الاستقرار فيها ويمكن تعزيز التقدم بوسائل محدودة وموارد اقتصادية مدنية محدودة. لكن التأثير سيكون هائلا. وتلك الرؤية يتشاطرها السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأود أن أضيف أنه بدون توزيع متوازن وعادل للموارد، لا يمكن تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، التي التزمنا بها جميعا.

يدور اليوم حديث كثير عن المصالحة. وقد ظللت أرى دائما أن حل الصراع في أفغانستان سيعتمد على وجود عسكري مستمر ونشط، لكن الحل ذاته سيكون في نهاية الأمر حلا سياسيا. غير أنه يجب علينا أن نتجنب الحديث عن المصالحة بشكل لا يعكس تعقيد هذه العملية ولا يراعي تماما ريادة وملكية الحكومة الأفغانية. وسيكون مطلوبا وجود سياسة تقوم على المشاركة. ويجب أن تقودها الحكومة الأفغانية بقوة وثقة، بناء على الدستور والإنجازات الأخرى التي حققناها حتى الآن، ويجب أن يدعمها مجتمع دولي قوي وواثق. إن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد للمساعدة في هذه العملية، وفقا للولاية الممنوحة لها بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨).

وأخيرا، لدي بضع كلمات حول عمل بعثة الأمم المتحدة. إنها لا تزال بعثة صغيرة تحتاج إلى موظفين مؤهلين لتفي بولايتها. وقد طلبنا زيادة كبيرة في عدد الموظفين وحجم الميزانية، وأناشد جميع أعضاء مجلس الأمن دعمهم. غير أنني، قلق بشأن نوعية الموظفين أكثر من عددهم. ففي المرحلة الحالية، نحتاج إلى عدد من الناس ذوي المؤهلات المتخصصة جدا في مجال فعالية المساعدات والزراعة، إلخ. وإنني ممتن للعروض الكثيرة التي قدمت، لكنني أرجو أيضا أن يُفهم أن اللوائح التي يجب علينا احترامها في هذا المبنى تجعل من الصعب الرد بالشكل الإيجابي والسريع الذي نوده. هناك حاجة لأن نتمكن جميعا من إيجاد حلول ابتكارية في إطار اللوائح الموجودة تمكننا من استيفاء الشروط المحددة بسرعة.

وفيما يتعلق بجوهر عملنا بعد مؤتمر باريس، لقد وضعنا آلية تشاور جديدة ذات توجه قائم على النتائج،

وبدأت تؤتي ثمارها. إذ عملنا مع الحكومة الأفغانية لإنشاء هيكل تنفيذ للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وعملنا مع المانحين الدوليين للحصول على الإيضاحات التي سعينا إليها فيما يتعلق ببرنامج التوعية الاجتماعية الخاص بالمديرية المستقلة للحكم المحلي، حيث جرت مناقشات لشهور طويلة وتسببت في تأخير جهود مهمة. وعملنا مع الحكومة الأفغانية لتعزيز بناء المؤسسات والمضي قدما نحو جهاز خدمة مدنية أكثر مهنية.

وعلى مدى الأيام القليلة الماضية، كما ذكرت، تركزت جهودنا على ضرورة حشد الدعم حول الوزراء الجدد الذين يوشكون على تولي مهامهم. ونحن نعالج قضايا مهمة متعلقة بجمع البيانات كي نراقب ونحسن فعالية المعونة.

لقد سأل البعض عن المكان الذي أود أن توجد فيه بعثة الأمم المتحدة بعد ستة شهور من الآن. لذا دعوني أذكر بعض الأهداف الممكن تحقيقها ألا وهي: الاتفاق مع المانحين بشأن معايير محددة لقياس فعالية المعونة، مثل كمية الأموال التي أنفقت من خلال الميزانية الرئيسية؛ والآليات المناسبة لتوفير الدعم المنسق للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية؛ والتوزيع العادل للموارد في أنحاء البلاد؛ والنسبة المئوية من الموارد التي أنفقت في أفغانستان مقابل الموارد التي يجري إنفاقها في البلدان المانحة؛ ومستوى الموارد التي أنفقت لبناء القدرة الأفغانية ليس أي منها بجديد؛ فكلها التزامات باريس التي قطعوها جميعا.

ثانيا، علينا إنشاء بنك معلومات واحد، عوضا عن عدة بنوك للمعلومات، كي نسمح للحكومة الأفغانية والأمم المتحدة بتعقب الموارد المستهلكة من خلال أفرقة إعادة إعمار المقاطعات ووكالات التنمية والوكالات غير الحكومية. إن ذلك حيوي بالنسبة إلى الشفافية وفعالية المساعدة. والأمم المتحدة، والأهم من ذلك الحكومة الأفغانية، لا تعرفان اليوم كمية الموارد الموجهة نحو البلد أو علام تصرف تلك الموارد. يجب أن يصحح ذلك.

ثالثا، علينا وضع آلية للتدقيق المشترك، بغية تعزيز المساءلة على كل جانب.

رابعا، علينا تعزيز آلية الحكومة الموضوعة حديثا لمكافحة الفساد.

خامسا، علينا أن نتفق على مخطط يتعلق بنوع الشرطة التي نريدها – لأننا لسنا حتى متواجدين هناك – وكيفية تدريبها وتزويدها بالمعدات، ثم علينا البدء بتنفيذ ذلك المخطط.

سادسا، وكما ذكرت، علينا تجاوز النقاش المتعلق ببرنامج التوعية الاجتماعية الأفغاني والبدء بتنفيذه.

سابعا، علينا وضع تصميم لإعادة الإصلاح الزراعي يمكّننا جميعا من اتباع الأولويات ذاتها وتعزيز أثر الموارد المتاحة لنا إلى حده الأقصى.

ثامنا، علينا تقوية العلاقة الباكستانية – الأفغانية في إطار إقليمي أوسع لبناء الثقة.

لقد تكلمت عدة مرات عن تعاظم الدور السياسي. ولكنني لا أعني بذلك التقليل من أهمية القوات العسكرية، بل المهم التركيز على كيفية إعطاء أهمية أكبر للبعد السياسي لعملنا. إن المسائل التي ذكرتها تنتمي إلى جدول الأعمال السياسي الذي يتعين علينا السعي إلى تعزيزه.

آمل أن نستطيع جميعا العمل معا بشأن جدول الأعمال هذا. سنقوم بأفضل ما في وسعنا للتنسيق، ولكن التنسيق لا يعتمد على الآليات؛ إنه يعتمد على الالتزامات وعلى تنفيذ تلك الالتزامات. هذا هو التحدي الرئيسي: أخذ الالتزامات بجدية. سنقوم بعملنا، وأنا واثق من أننا سنحصل على تعاون المجلس بالكامل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد إيدي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي يا سيدي أن أبدأ بتهنئتكم على توليكم رئاسة هذا المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر. أتمنى لكم كل النجاح. أود أيضا أن أعرب عن تقديري لعقد مناقشة اليوم المهمة، وأرحب بتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2008/617). وأنا ممتن أيضا للسيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطاته الإعلامية المفعمة بالأفكار.

في مثل هذا الشهر لسبع سنين خلت شُنت حرب غير مسبوقة – حرب لم تكن موجهة ضد أي بلد أو دولة، ولكن موجهة ضد آفة غير محددة المعالم هي الإرهاب الذي كان يهدد بزعزعة الأمن في جميع أنحاء العالم. كانت تلك حربا ضرورية لم يكن بالإمكان تفاديها أو منعها. واليوم، في العام ٢٠٠٨، بالرغم من العمل الجاد لقوات التحالف الدولية والأفغان على السواء، يبدو أن الإرهاب ينمو مجددا. فحركة طالبان تحرق المدارس وتهدم المباني وتقتل المدنيين. إنها تهاجم الطرقات والأقاليم المحيطة بكابل معرقلة جهود الإغاثة الإنسانية الدولية. وأصبح الأشخاص العاديون أهدافا لها بشكل متزايد. إن عدوانية تلك الحركة إزاء التقدم والأمن الحقيقيين في أفغانستان متواصلة ووحشية وبغير حدود.

من أجل مقاومة تلك الآفة، علينا أولا أن نفهم التغيرات التي طرأت منذ العام ٢٠٠١ من حيث الموارد واستراتيجية هذا التهديد.

أولا، تدرك حكومة أفغانستان أن حركة طالبان هي مجموعة متباينة، وأن بعض أفرادها قد يكونون مستعدين للمساهمة في عملية السلام. سوف تبقي حكومتنا الباب مفتوحا لمثل هؤلاء الأفراد.

ثانيا، تدرك حكومة أفغانستان الاستراتيجية المتطورة لحركة الطالبان وتنظيم القاعدة. فبينما كان انتباه العالم مركزا على مناطق ضمن حدود أفغانستان، كثف كل من حركة الطالبان وتنظيم القاعدة عملياتهما في حدود أقاليم المنطقة القبلية الخاضعة للإدارة الفيدرالية لباكستان. وهما يأملان الآن باستخدام توقيت الانتخابات في الولايات المتحدة وأفغانستان لفرض تغيير في الالتزام الدولي تجاه أفغانستان.

ثالثا، تخوض حركة الطالبان معركة مفاهيم. إنها تسعى إلى غرس الشك في آفاق السلام في أفغانستان عبر شن هجمات ذات طابع إعلاني – هجمات تستطيع وسائل الإعلام التقاطها وبثها.

وعلينا أن نقر أيضا بأن الأمن ليس قاصرا على الأمن العسكري. فالأمن الفعلي يتحقق من خلال تحسين الظروف المعيشية اليومية للأفغان، ويقاس من خلال التحسن في الجهود الإنسانية، والحكم الرشيد وسيادة القانون، وجهود مكافحة المخدرات، والانتخابات المقبلة، والجيش وقوات الشرطة الأقوياء، بالإضافة إلى اقتصاد قوي ومستدام.

أولا، يقتضي الوضع الإنساني المتعلق بنقص الغذاء في أفغانستان من المجتمع الدولي أن يوليه اهتماما فوريا، وخصوصا أننا على أبواب فصل الشتاء. إن تلك الأزمة ما فتئت الموضوع الأول الذي تناقشه وتتابعه الحكومة الأفغانية هذه السنة أثناء كل اجتماع لها. وتأمل حكومتي بأن يستجيب العالم لنداء الأمم المتحدة بتعزيز جهود الإغاثة الدولية.

ثانيا، اتخذت حكومتنا قبل ثلاثة أيام خطوات أساسية باتجاه تحسين الحكم الرشيد ومكافحة الفساد. فقد

أعلن الرئيس كرزاي عن تعديل للحكومة، بما في ذلك تعيين وزير جديد للداخلية. وتترافق هذه الخطوة الرئيسية مع إنشاء مكتب سام للإشراف على مكافحة الفساد وعن إنشاء قوة جديدة لشرطة مكافحة الفساد بالإضافة إلى تعيين مدعين عامين. ونحن نعمل أيضا على تعزيز الحكم الرشيد من خلال إجراء تعيينات جديدة وتدريب المدراء المحليين وتوفير حوافز جديدة للمساءلة.

ثالثا، تشهد جهود مكافحة المخدرات في أفغانستان بداية نجاح كبير. فما يزيد على نصف الأقاليم قد أصبحت خالية من الخشخاش. والمراكز القليلة الباقية لزراعة الخشخاش تتواجد في مناطق غير آمنة في أفغانستان، حيث لم تكن الجهود الدولية والحكومية قادرة على اجتثاثه. وتثني الحكومة الأفغانية على القرار الأخير للقوات بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية القاضي باستهداف مصانع الأفيون للمرة الأولى.

رابعا، تفهم حكومتنا الأهمية القصوى لأن تكون الانتخابات الرئاسية صيف عام ٢٠٠٩ آمنة وشفافة وذات مصداقية وفي أوانها. ليس هناك بديل عن الانتخابات في ضمان شرعية العملية في أفغانستان. ولهذا الغرض، فقد عملنا في لجنة الانتخابات المستقلة على وضع مشروع ونظمنا أول يوم للتسجيل في الأسبوع الماضي. ولكن حكومتنا تحذر أيضا من أن الانتخابات تتطلب عملية بذل جهود مستدامة وطويلة المدى. وهي تأمل في كفالة أن تكون العملية السياسية قوة توحيد لا قوة تقسيم في أفغانستان.

خامسا، لقد حقق الجيش الوطني الأفغاني تحسينات هامة على مستوى المراقبة والقيادة، ووضعت خطط لتعزيز قوام الجيش من ٠٠٠ ٧٥ جندي إلى ٠٠٠ ١٣٤ جندي بحلول عام ٢٠١٠. وعززت الشرطة الوطنية الأفغانية من أنشطتها وهي موضع عملية إصلاح للرتب والرواتب.

سادسا، إن الحكومة الأفغانية تكرس نفسها بقوة من أجل تحسين موارد رزق كل أفغاني. فنحن نبني الطرق والمدارس والمستوصفات فيما يربو على ثلثي قرانا من خلال برنامج التضامن الوطني. وكدليل على جهودنا، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي ثلاث مرات منذ العام ٢٠٠١. باختصار، تحرز حكومة أفغانستان تقدما على جبهات كثيرة. ولكن أهدافنا طموحة إلى حد أنها تحتاج إلى دعم دولي قوي ومتواصل حتى تتحقق بالكامل.

إن طريق التقدم في أفغانستان هو أن نسلم بأن التخلي والإخفاق ليسا من خياراتنا. ويجب علينا أن نتوقف عن الدخول في المناقشة الخاطئة عما إذا كنا سنفشل أم لا. ويجب علينا بدلا من ذلك أن نركز على المناقشة السليمة، والتي هي حول كيفية تحقيق النجاح. وتقر هذه المناقشة بالضرورة المطلقة للبنود الأربعة التالية: الحل الإقليمي؛ واستمرار التزام المجتمع الدولي؛ والاستراتيجيات المناسبة في حرب المفاهيم هذه، وأخيرا، النظر في جميع العناصر الهامة لنجاح الحل السياسي في مواجهة التحديات في أفغانستان.

أولا، من الواضح الآن أن حركة طالبان تشكل تهديدا إقليميا. فلم تعد قاعدة عملياتها في أفغانستان بل في المناطق الحدودية التي هي المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية. ولقد وجدنا في الرئيس الباكستاني الجديد، السيد عاصف علي زرداري، صديقا وزعيما موثوقا به ويمكن القيام معه بالتصدي للإرهاب. وسوف يقوم وزير خارجيتنا، السيد رانجين دادفار سبانتا، بزيارة باكستان في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر من أجل تعزيز هذا التعاون ومناقشة العلاقات الاستراتيجية الطويلة الأجل بين البلدين. ولكن المجتمع الدولي يتحمل أيضا مسؤولية الحفاظ على هذا الزخم بين الحكومة الباكستانية المنتخبة وأفغانستان من خلال تعزيز الجهود المشتركة للقضاء على التهديد الذي يشكله تنظيما طالبان والقاعدة.

وفيما يتعلق بالجانب الثاني من طريق التقدم، تشيد حكومة أفغانستان بالمجتمع الدولي لإعادة لفت الانتباه إلى أفغانستان. ونحن نثني على قيادة كاي إيدي في تنسيق جهود المجتمع الدولي. فبعد مجرد ستة أشهر من ولايته نحن نشهد نتائج إيجابية جدا للتعاون الأقوى القائم بين الحكومة والأمم المتحدة. علاوة على ذلك، أسفر مؤتمر قمة بوخارست ومؤتمر باريس عن توافق قوي في الآراء على أن المجتمع الدولي سيظل منخرطا في أفغانستان طالما كان ذلك ضروريا، مع التحقق من الوفاء بتعهدات المعونة الدولية التي بلغت أكثر من ٢٠ بليون دولار. وفي السبع سنوات التي مرت منذ بداية دخول القوات الدولية في أفغانستان، كان الاهتمام الدولي يتراجع في الكثير من الأحيان، ولكن العلاقة الجديدة مع الأمم المتحدة وتوافق آراء بوخارست وزخم باريس كلها تشير إلى إعادة تركيز الاهتمام الدولي. وعلينا أن نحافظ على هذا الاهتمام وألا نفقد هذا التركيز مرة أخرى.

الجانب الثالث الهام من طريق التقدم هو النظر بشكل كامل في كيفية شن حرب مفاهيم أكثر ذكاء. وفي هذا يجب القيام بثلاثة أمور.

أولا، ينبغي أن نتوخى الدقة فيما نقوله عن أفغانستان. فوسائل الإعلام تتحرك بسرعة مذهلة في أفغانستان وانتقال الكلام يحمل بسرعة أية أخبار مشؤومة إلى الشعب الأفغاني. وقد استخدمت حركة طالبان بعض البيانات والتقارير الأخيرة باعتبارها سلاحا قويا لإقناع الشعب الأفغاني بأن عزم المجتمع الدولي قد تهاون. وهذا بلا شك يضر بعملياتنا وجهودنا في أفغانستان.

ثانيا، يجب أن لا نقلل من قدر نجاحاتنا. فلقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان ثلاث مرات منذ عام ٢٠٠١. ولا يوجد أي صراع في ثلثي أراضي أفغانستان، فيعيش ملايين الأفغان حياتهم ويعملون بسلام. ويجب على المجتمع الدولي أن لا يستهين في تقاريره بقصص النجاح العديدة في أفغانستان.

ثالثا، يجب أن تصف تقييماتنا وتقاريرنا بشكل أقوى الطابع المدمر والوحشي لحركة طالبان. إننا نبني المدرسة في ستة أشهر، وهم يحرقونها في ست دقائق. حركة طالبان في الواقع هي المسؤولة عن غالبية الإصابات في صفوف المدنيين في أفغانستان هذا العام.

الجانب الرابع والأخير من طريق التقدم يتعلق بزيادة الجهد السياسي للأمين العام في أفغانستان. ولكي تكون هذه الطفرة السياسية ناجحة يجب أن تنظر في العناصر التالية.

أولا، يجب ترتيب جهود المصالحة بشكل أفضل داخل وخارج أفغانستان على حد سواء. ويتم حاليا تصوير جهود المصالحة هذه باعتبارها بديلا للجهود التي بُذلت خلال السنوات السبع الماضية. وفي الواقع، المصالحة ليست سوى أداة أخرى في ترسانتنا لضمان استمرار التقدم نحو استقرار أفغانستان. وبدءا من العلماء وحتى زعماء القبائل، هناك قوى كبيرة راغبة في السلام والمصالحة في أفغانستان. ولذلك تم اتخاذ خطوات هامة في الأشهر الأخيرة لبدء عملية المصالحة.

ثانيا، زيادة الجهد السياسي لا تشمل مجرد المصالحة مع الأطراف المهتمة، ولكنها تشمل أيضا تعزيز العلاقات مع المجتمعات المحلية الأفغانية ذاتها. وهذا التواصل من قبل حكومة أفغانستان سيمتد إلى المجتمعات المحلية الخاضعة لنفوذ حركة طالبان وفي المناطق الآمنة والسالمة.

ثالثا، لا يمكن للطفرة السياسية أن تتحمل عواقب إغفال أهمية العمل العسكري. فيجب أن تكون أفغانستان قادرة على التفاوض من موقع القوة، والذي يعتمد على دعم قوي من القوات الدولية والجيش الوطني الأفغاني. وزيادة

القوات الدولية هي عامل أساسي وخطوة أولى ضرورية لمكافحة الأنشطة الإرهابية. غير أنه يجب على هذه القوات أيضا أن تكون مستعدة لمواجهة الأعداء والقيام بعملياتها بدقة. وينبغي لها أن تعالج بشكل مسؤول مسألة وقوع الخسائر بين المدنيين التي تشكل تحديا لهدفنا المتمثل في كسب قلوب وعقول الشعب الأفغاني.

لدينا في الوقت الحالي فرصة بالغة الأهمية لتحويل دفة الأمور ضد القوى الساعية إلى انعدام الأمن والاستقرار في أفغانستان. وستكرس حكومة أفغانستان نفسها تماما وكليا لمسعى تحقيق الأمن والسلام. ونأمل من هذا المجلس، بدوره، أن يواصل إجراء المناقشة السليمة، المناقشة التي تقر بأهمية الحل الإقليمي واستمرار الالتزام الدولي؛ والمناقشة التي تضع على وجه السرعة الاستراتيجيات المناسبة للخوض في حرب المفاهيم هذه بشكل فعال؛ والمناقشة التي تنظر في جميع المكونات الهامة لتحقيق النجاح لهذه الطفرة السياسية.

السيد ترزي دي سانت آجاتا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتوجه بالشكر الحار للممثل الخاص للأمين العام، السفير كاي إيدي، على إحاطته الإعلامية الصريحة والكاملة والمدروسة عن الحالة في أفغانستان وعلى ندائه، بصفة خاصة، من أجل الحفاظ على التفاؤل والعزم الواقعيين في جهودنا. وإني أتفق على النقاط التي طرحها في هذا الشأن الممثل الدائم لأفغانستان، السفير زاهر تانين.

وأود أن أعيد التأكيد مرة أخرى على دعمنا الكامل للدور الريادي للأمم المتحدة في تنسيق الأنشطة المدنية الدولية في أفغانستان. ولقد سبق لمجلس الأمن أن أيد التوصيات الأولية للأمين العام بشأن تمكين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ويتوقف الأمر الآن على الجمعية العامة لكي تخصص الموارد الإضافية المالية والبشرية والأمنية التي توجد حاجة ماسة إليها من أجل تمكين بعثة الأمم المتحدة من أداء الدور المعزز المنوط بها من هذا المجلس في القرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨) والذي أعيد التأكيد عليه في مؤتمر باريس. ويصبح هذا الدور أكثر أهمية حين نواجه التحديات التي تتطلب تصديات سياسية وإنسانية، وهي أزمة الغذاء المثيرة للقلق، والوضع غير المستقر للمدنيين، والصعوبات التي تواجه تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وعلى الخلفية الصعبة الواضحة في تقرير الأمين العام (S/2008/617)، فإننا نؤيد بالكامل دعوته إلى تسريع تنفيذ جدول أعمال مؤتمر باريس من خلال استعادة الحس القوي بالطابع الملح. إن تزايد الهجمات الإرهابية غير المتكافئة من جانب المتمردين وارتفاع حدة الإصابات بين المدنيين يفاقمان تعقيد الحالة، ويلقيان بظلال على التقدم المحرز في التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، ومؤخرا في أنشطة مكافحة المخدرات. لا يمكننا أن نتحمل تبعات فقدان التركيز والزخم السياسيين. إننا نواجه اتجاهات مفزعة لا يمكن إنكارها والتي يتعين عكس مسارها على وجه السرعة.

ولهذا السبب، نحن نتفق على الحاجة الملحة إلى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر باريس. وأحد هذه الالتزامات يتعلق بتخصيص الموارد المتاحة بشكل يتسم بالكفاءة، ووفقا للمبادئ الأساسية للتنسيق وفعالية المعونة. وهذا الأمر، كما ذكر الممثل الخاص للأمين العام، يتعلق بجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، دون استثناء. والدور التنسيقي للأمم المتحدة في الجهود المدنية الدولية ينبغي أن يؤخذ في الحسبان على الدوام، وكذلك مبدأ الملكية والقيادة الأفغانية في جميع القطاعات.

والتعاون بين الأطراف المدنية والعسكرية هو جزء من تلك المعادلة. فلا يمكن أن تنجح الجهود العسكرية في فراغ سياسي. وفي هذا السياق، نضم صوتنا إلى الممثل

الخاص في الترحيب بالتعيينات الوزارية الأخيرة التي قام بها الرئيس قرضاي.

وها هي إيطاليا من جانبها تقوم بدورها من جديد. وبالرغم من القيود المالية، نبذل جهدا إضافيا على الجانب العسكري بضمان تعزيز مرونة وحداتنا وقدرتها على العمليات. علاوة على ذلك، لبينا النداءات التي تطالب بزيادة الدعم المقدم للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، وذلك بدعمنا الميزانية الوطنية بمساهمة إضافية قدرها ١٥ مليون يورو للصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان. وإدراكا لما يتسم به انتظام العملية الانتخابية ونزاهتها من أهمية حيوية، نقدم تبرعا قدره ٥ ملايين يورو لمشروع تسجيل الناخبين.

ونسعى حاليا للتماشي في جميع جهودنا مع مبدئيْ فعالية المعونة وملكية الأفغان لزمام أمورهم. ويميز هذان المبدآن أيضا مساعينا لتقديم الدعم من أجل إصلاح قطاع العدالة. ويسرنا أن ننوه بالخطوات التدرجية التي يعرضها تقرير الأمين العام. ونحن مع ذلك ندرك أن الأمر يتطلب عمل المزيد في هذا المجال، بدءا بإدخال تحسين ملموس على وضع الموظفين القضائيين ومؤهلاتهم. وفي هذا الصدد، يتسم ما قاله السفير إيدي عن عنصر النوعية في أفراد البعثة أيضا بالأهمية. كما نتفق معه في أنه ينبغي للمجلس والأمم المتحدة الاضطلاع بجهود لدعم ذلك الجانب من النهوض بالبعثة.

وتؤكد إيطاليا دائما أهمية البعد الإقليمي لاستقرار أفغانستان والمنطقة بأسرها. ونرحب بالبوادر العملية على تعزيز الحوار والتعاون بين أفغانستان وجيرانها. وأود أن أشير إلى أن وزير الخارجية فراتيني، خلال الاجتماعات التي عقدها في نيويورك الشهر الماضي، ناقش مبادرة للدعوة إلى عقد اجتماع وزاري لتبادل الآراء بشأن تحقيق استقرار المنطقة في العام القادم خلال الرئاسة الإيطالية لمجموعة الثمانية.

وأخيرا، أود أن أنوه بما ظهر من اتحاد بين أعضاء مجلس الأمن في اعتمادهم القرار ١٨٣٣ (٢٠٠٨)، بشأن تمديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية. فقد دل هذا التصويت على تماسك المجتمع الدولي في دعمه لجهود تحقيق الاستقرار في أفغانستان، هذا التماسك الذي ينبغي أن يصبح هدفا دائما من أهداف المجتمع الدولي وأن ينعكس أيضا، كما أشار الممثل الخاص إيدي مرارا اليوم، في استراتيجية التواصل بين جميع الجهات الفاعلة الدولية الحريصة على تحقيق الاستقرار في تلك المنطقة.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): أعرب بداية عن شكري للأمين العام على تقريره المفصل والشامل. كما أتوجه بالشكر للسيد كاي إيدي على الإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمها. وأشيد بالجهود التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص، رغم الظروف الصعبة التي تعمل فيها.

كما أرحب بسعادة السيد ظاهر تانين، مندوب جمهورية أفغانستان الإسلامية وأشكره على إحاطته الإعلامية. وسأعمل بنصيحته في أن أكون حذرا عندما أتكلم عن أفغانستان.

تأتي هذه الجلسة في وقت بلغت فيه الأوضاع في أفغانستان، كما أشار الممثل الخاص، درجة كبيرة من التدهور، لعلها الأسوأ منذ سقوط طالبان حسبما ورد في تقرير الأمين العام، خاصة فيما يتعلق بارتفاع عدد القتلى المدنيين نتيجة الأعمال الحربية خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، التي قدرت بزيادة نسبتها ٣٩ في المائة عن نفس المدة من العام الماضي، وهو أمر يثير القلق.

ومما يثير قلقا أكبر أن نسبة ٤٠ في المائة من هذه الوفيات، أي ما يقارب النصف، عزيت إلى هجمات القوات الدولية والقوات المناصرة للحكومة الأفغانية. ونقدر

الترتيبات والتدابير التي تتخذها هذه القوات لتحاشي قتل المدنيين وإلحاق الأضرار بممتلكاتهم، ولكننا نعتقد أن هذه الأرقام ما زالت كبيرة، وأن هناك مجالا للتحسن. ولعل ما أشار إليه الممثل الخاص من أن البعثة تحاور القوات الدولية من أجل تخفيض عدد الضحايا بين المدنيين سيقود إلى ما نرغبه بكل تأكيد ونسعى إليه جميعا. ونـدين في هذا الخصوص ما تلحقه قوات المتمردين للأسف من خسائر بالمدنيين.

تأتي هذه الجلسة كذلك بعد مرور أكثر من عامين على مؤتمر لندن، ومرور أربعة أشهر على مؤتمر باريس، الذي تم فيه اعتماد الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية والذي بلغت فيه تعهدات المشاركين أكثر من ٢١ مليار دولار. ونأمل، أو قد يكون من الملائم، إجراء استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية من قِبل المعنيين، وخاصة فيما يتعلق بوفاء الدول بالتعهدات التي قطعتها وما قامت به الحكومة الأفغانية في مجال التنمية لأننا نعتقد، كما أشار إلى ذلك السيد ظاهر تانين، أن التنمية عامل في غاية الأهمية فيما يتعلق بالأمن والاستقرار.

ولا شك أن هناك الكثير من التقدم في كثير من المجالات، وخاصة فيما يتعلق بإزالة الألغام ومكافحة المخدرات وتطعيم الأطفال، كما أشار إلى ذلك الممثل الخاص في إحاطته الإعلامية. كما نرحب بالتحسن في العلاقات الإقليمية وبداية الحوار في هذا الخصوص بين أفغانستان وجيرانها. لكن يجب أن نقرّ كذلك بأن هناك أوجه قصور خطيرة رغم كل الجهود والتعهدات المبذولة، ينبغي الوقوف عندها وإعادة النظر فيها والبحث عن أسبابها.

وكما أكدت في بياني السابق أمام هذا المجلس، يتطلب الحل، ولا أعتقد أننا في ذلك نختلف مع الآخرين، مقاربة شاملة، وليس فقط استعمال القوة لتحقيق الاستقرار. ونعتقد أن المصالحة الوطنية الشاملة بين فئات المجتمع الأفغاني، كما دعا إلى ذلك الرئيس حامد كرزاي، ومن قبله المجلس التشريعي، أمر في غاية الأهمية لتحقيق الاستقرار، وأن يكون ذلك مصحوبا بجهد مواز في مجال التنمية من أجل توفير ظروف اقتصادية واجتماعية تضمن حياة كريمة لكافة أبناء أفغانستان، تغنيهم عن اللجوء إلى وسائل الكسب غير المشروع، وتسهم في مكافحة الفساد والقضاء على التطرف، وتمكّن الحكومة الأفغانية من استعادة ثقة السكان في قدرتها على تلبية حاجاتهم الأساسية. ونأمل أن يسهم التغيير الأخير في الحكومة في دعم العمل الإنمائي والاهتمام بالأولويات.

وقد أشار تقرير الأمين العام السابق (S/2008/159) خلال شهر آذار/مارس الماضي إلى انتهاكات وحالات تعذيب وإساءة معاملة للمحتجزين، وادعاءات تتعلق بالاحتجاز التعسفي لمدد طويلة في أماكن الاحتجاز، وعدم تمكين بعثة الأمم المتحدة من تقييم هذه الادعاءات. ولم يرد في التقرير الأخير (S/2008/517) ما يفيد أنه تم إحراز تقدم في هذا الصدد، بل يفيد التقرير بأن الحالة ما زالت على ما هي عليه وأن السجون تعاني من إهمال خطير في أفغانستان. وندعو من جديد إلى الاهتمام باحترام حقوق الإنسان من قِبل الجميع والالتزام بالقانون الدولي.

ويعرب وفد بلادي عن قلقه الشديد تجاه أزمة الغذاء التي قد يواجهها الشعب الأفغاني بسبب الجفاف وارتفاع أسعار الغذاء، ويخشى أن تؤدي الأزمة المالية العالمية إلى تفاقم أزمة الغذاء في أفغانستان، كما في غيرها من الدول النامية. ونضم صوتنا إلى الأمين العام في مطالبة المجتمع الدولي بضرورة الاستجابة إلى النداء الذي أطلقه نائب رئيس جمهورية أفغانستان والأمم المتحدة لتأمين مبلغ أكثر من ٤٠٠ مليون دولار لمواجهة هذه الأزمة. ولعلكم يا سيدي الرئيس رأيتم حجم المعاناة في أفغانستان، التي أبلغ مظاهرها هذه الأعداد الكبيرة من الأطفال الذين يقومون عبر جبال

وعرة وأودية سحيقة ومخاطر حقيقية على حياتهم بتهريب الدقيق على أكتافهم الواهنة من باكستان إلى أفغانستان.

وأخيرا، يؤكد وفد بلادي أهمية الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، ويؤكد أهمية زيادة عددها، مع مراعاة ما أشار إليه الممثل الخاص فيما يتعلق بالنوعية، وتوفير التمويل اللازم لها، وذلك لتمكينها من إنجاز مخططها القائم على فتح مكاتب جديدة لتعزيز قدرات المساعي الحميدة والتوعية في كافة مناطق أفغانستان، والعمل من أجل الأولويات التي استعرضها السيد كاي إيدي، وأن تؤدي البعثة مهمتها كما شدد على ذلك المتحدث السابق مندوب إيطاليا، آخذة في الاعتبار أن الملكية يجب أن تكون أفغانية وفعالة.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد إيدي على إحاطته الإعلامية للمجلس اليوم. وقد اتخذ مجلس الأمن بالتزامن مع تعيين السيد إيدي قرارا حاسما بصقل ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وتوسيع نطاقها. ولتنفيذ الولاية المنقحة، وبالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها البعثة فيما يتعلق بالتنسيق بين المدنيين والعسكريين، وفعالية الإغاثة الإنسانية، والتحضيرات الانتخابية، نؤيد إجراء زيادة فورية، بل طفرة، في قدرات البعثة، استنادا إلى المقترحات التي قدمها السيد إيدي.

ويساور الولايات المتحدة قلق شديد إزاء الأوضاع الإنسانية في أفغانستان. فالحالة تسير من سيئ إلى أسوأ وكثير من الأرواح معرضة للخطر، سواء من الأزمات المحتملة في الأغذية أو من الطقس القارص البرودة. والولايات المتحدة هي أكبر الجهات المانحة لأفغانستان، من الوجهة المالية والعينية على حد سواء. ونحن على استعداد لعمل المزيد. ونحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الاستجابة لنداءات الحكومة الأفغانية، والأمم المتحدة، من أجل تفادي تدهور في الحالة الإنسانية هذا الشتاء. وينبغي أن يهدف التخطيط والتحضيرات للشتاء إلى مساعدة المعوزين الأفغان في التعامل مع أزمات الغذاء، فضلا عن برودة الطقس.

ونتفق مع الأمين العام في النتيجة التي توصل إليها من أن الحالة الأمنية قد زادت صعوبتها مع زيادة عدد الحوادث المناهضة للحكومة، ويواصل الطالبان المتطرفون وحلفاؤهم الإرهابيون شن الهجمات الفتاكة على قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والسكان المدنيين. ولكن النجاح في أفغانستان ليس هاما للأفغان وحدهم، وإنما للمنطقة أيضا وللنضال الواسع ضد الإرهاب والتطرف. ويمكن تحقيق النجاح بالرغم من الأقوال المتشائمة، التي أشار إليها السيد أيدي، في الآونة الأخيرة. ويقتضي النجاح من الحكومة في أفغانستان أن تنفذ استراتيجيتها الإنمائية الوطنية، وتتخذ القرارات الصعبة وتطبق السياسات المتفق عليها، ولا سيما في مجالات الإدارة المحلية ومكافحة الفساد وفرض سيادة القانون وتحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على بذل جهود قوية لمكافحة المخدرات وإصلاح قوات الشرطة.

ونرجو أن تساعد التغييرات التي اقترح الرئيس كرزاي إجراءها في الحكومة مؤخرا على إحراز تقدم فيما يتعلق بتلك الأهداف. ونرحب بتحمل قوات الأمن الأفغانية بصفة متزايدة المسؤولية عن حماية الشعب الأفغاني مع نمو قدراتها وكلما سمحت الأوضاع، بل نرى لذلك أهمية بالغة.

وقد التزم الرئيس كرزاي بأن تجري حكومته الانتخابات في عام ٢٠٠٩. وهذا أمر بالغ الأهمية. ونرحب بجهود البعثة لدعم الحكومة الأفغانية في الإعداد لتلك الانتخابات. ويتحتم على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده المبذولة لكفالة المصداقية للانتخابات. وندعو الحكومة

الأفغانية إلى الوفاء بالتزامها بإقامة تلك الانتخابات في موعدها لكي تبث مزيدا من ثقافة الحكم الديمقراطي والتمثيلي في البلاد وتحتفظ بالدعم الدولي.

ولكي يتحقق لأفغانستان النجاح، أود أن أبرز أهمية الدور الذي تؤديه جاراها. ويتيح انتخاب حكومة جديدة في باكستان فرصة لزيادة التعاون بين البلدين في مواجهة الإرهابيين والمتطرفين، الذين يهددون أفغانستان وباكستان، بل والعالم بأسره. وبرنامج التعاون الإقليمي واضح: عدم منح ملاذ آمن للقوات المعادية؛ وعدم الاستعانة بالمتطرفين والإرهابيين للنهوض بالمصالح الوطنية؛ وتبادل المعلومات بين أجهزة المخابرات؛ ونبذ التنافس الجغرافي والسياسي على الصعيد الإقليمي؛ وتشجيع المصالحة؛ ودمج أفغانستان في المؤسسات الإقليمية والاقتصاد الإقليمي. ولإحراز تقدم على تلك الجبهات أهمية حاسمة بالنسبة لاستقرار أفغانستان وتنميتها. ويحتاج كل من الأفغان والباكستانيين إلى الدعم الدولي ويستحقونه من أجل مقاومة المتطرفين والإرهابيين. وتعرب الولايات المتحدة عن التزامها بأداء دورها في هذا الصدد.

وللأمانة العامة للأمم المتحدة دورها الهام الذي تضطلع به في تيسير ودعم احتياجات البعثة العملية. ويجب أن يتصدر أولوياتنا إيجاد الطرق للسماح للسيد إيدي بتعيين الأشخاص اللازمين له والاستفادة بهم على الفور، وليس بعد أشهر من الآن. ونحث الأمانة على أن تبذل قصارى وسعها للتأكد من توفير الدعم والموارد التي يحتاج إليها للاضطلاع بمهمته. ويلزم أن يستخدم السيد إيدي بدوره تلك القدرات والعلاقات الواعدة التي يقيمها مع الأفغان ومع المجتمع الدولي لإعداد أهداف وخطط ذات جداول زمنية محددة لتحقيق كل من المهام الرئيسية في ولايته. والولايات المتحدة وشركاؤها ملتزمون بتحقيق النجاح في أفغانستان، وسوف نعدل نهجنا تحقيقا لأهدافنا المشتركة عند الاقتضاء. وتأسف الولايات المتحدة بشدة لفقدان أرواح المدنيين بشكل غير مقصود، ونحن لا نستخف بهذا الأمر. ونتشاطر ما أعرب عنه الأمين العام من قلق بالغ إزاء مسألة وقوع إصابات بين المدنيين. وأود أن أؤكد لأعضاء المجلس أننا سنبذل كل ما في وسعنا لكفالة اتخاذ القوة الدولية للمساعدة الأمنية وعملية الحرية الدائمة كل الاحتياطات اللازمة لمنع وقوع إصابات بين المدنيين. وقد كثفنا جهودنا مع حكومة أفغانستان لتحسين التنسيق والتواصل أثناء العمليات الرامية إلى الحيلولة دون تكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل. وأصدرت قيادتنا العسكرية المركزية توجيهات إلى قوات الولايات المتحدة لمواصلة اتخاذ الخطوات من أجل منع وقوع إصابات بين المدنيين والاعتراف بها عندما تحدث.

وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا يغيب عن بالنا السبب الأساسي لازدياد عدد الإصابات بين المدنيين، الذي بينه تقرير الأمين العام بصورة واضحة. فحركة طالبان وغيرها من العناصر المناهضة للحكومة تخوض حملة عنف وتخويف منهجية ضد المدنيين. ويتعمد أولئك استهداف المدنيين واستخدامهم كدروع. ومثلما يشير التقرير إلى ذلك، وكما ذكر السيد إيدي في ملاحظاته، فإن حركة طالبان تلجأ بصورة متزايدة إلى شن هجمات غير متناسبة على مراكز السكان، وأهداف ذات صلة بالمعونة، وعلى المنظمات غير الحكومية.

وتبرز الحالة الأمنية المنطوية على تحديات ضرورة تعزيز الحاجة إلى مزيد من القوات وتحسين تنسيق العناصر المدنية – العسكرية. فعلى الصعيد العسكري، قامت الولايات المتحدة، بالتشاور مع شركائنا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بتبسيط تسلسلها القيادي لتعزيز قدرة قواها على الاضطلاع بمهمتها. والجنرال ماكيرنان هو الآن قائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الولايات المتحدة في أفغانستان، ويعمل بصورة وثيقة للغاية مع قوات الأمن

الأفغانية. وسترسل الولايات المتحدة وشركاؤها مزيدا من القوات إلى أفغانستان.

والتنسيق المدني – العسكري مهم من أجل تحقيق النجاح، ويشكل جزءا حاسم الأهمية من ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونتوقع أن يقيم السيد إيدي شراكة مع الجنرال ماكيرنان لإنجاز تلك المهمة في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، تضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور مركزي في تنسيق جهود الإغاثة الدولية.

وفي حزيران/يونيه الماضي، أيد المجتمع الدولي الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، وكان هناك مستوى غير مسبوق من التعهدات لم يسبق له مثيل. وتُنِمُّ تلك المؤشرات الواضحة عن تصميمنا على مساعدة الأفغان في تحقيق النجاح. ومثلما يسهم الأفغان بقسطهم، يجب على المانحين أيضا أن يفوا بالتزاماتهم.

وفي الختام، يسلط تقرير الأمين العام الضوء بدقة على الصعوبات والتحديات المتزايدة التي تواجهها حكومة أفغانستان وشركاؤها الدوليون. وبدلا من أن تتسبب تلك التحديات في تبادل الاتهامات، ينبغي أن تؤدي إلى تأكيد وتجديد الالتزام المتبادل بتحقيق النجاح في أفغانستان. وتتعهد الولايات المتحدة بالقيام بذلك من خلال إجراء التغييرات والتعديلات اللازمة، وتظل ملتزمة بحزم بتحقيق النجاح في أفغانستان.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر بدوري الممثل الخاص للأمين العام، السيد كاي إيدي، على إحاطته الإعلامية الصريحة والشاملة والمقنعة، وعلى التزامه الشخصي بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. فالإجراءات الصارمة التي اتخذها خلال الأشهر الأخيرة مكّنتنا، فعلا من تحقيق نتائج ملموسة جراء تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على النحو الذي أذن به المجلس في آذار/مارس الماضي.

وبصفتي رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان، أود أن أشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تعاونها القيم مع اللجنة والفريق المعني بالرصد، مثلما شجع المجلس على ذلك في القرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، المؤرخ ٢٠ آذار/مارس.

كما أود أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه.

وتتشاطر بلجيكا الشواغل الواردة في التقرير الأخير للأمين العام. واسمحوا لي أن أدلي هنا بالملاحظات التالية.

أولا، ينبغي أن نقر بأن الحالة الأمنية تدهورت في الأشهر الأخيرة، على الرغم من الجهود الجماعية. وفي ذلك الصدد، تتشاطر بلجيكا ما أُعرِبَ عنه من شواغل إزاء ازدياد عدد الضحايا من المدنيين، الذي يجب أن نذكر بأنه ناجم في معظم الحالات عن أعمال المتمردين الذين يستخدمون الهجمات الانتحارية، ويهاجمون الأفراد العاملين في المجال الإنساني، ويستخدمون المدنيين كدروع بشرية.

ويجب على القوات الأفغانية والدولية، من جانبها، أن تبذل كل الجهود الممكنة للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر وقوع ضحايا بين المدنيين. وبالتالي، تشيد بلجيكا بالمبادئ التوجيهية الإضافية التي صدرت إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية، في أيلول/سبتمبر الماضي. كما يشجع وفدي الأمم المتحدة على مواصلة التعاون التام لتسليط كل الأضواء على مثل هذه الحوادث.

وبينما نرحب بانخفاض إنتاج خشخاش الأفيون بنسبة ١٩ في المائة هذا العام، يجب مواصلة الجهود، وخاصة بالنظر إلى ارتباطه بالفساد، وعلى نحو أكثر تحديدا، بتمويل

الإرهاب، وهو موضوع توليه لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وحركة طالبان التي أترأسها اهتماما كبيرا.

إن الحل ليس عسكريا بحتا، ونحن ندرك ذلك جميعا. فالأمن ليس سوى جانب واحد يجب أن تواكبه الحوكمة والتنمية. وليس من قبيل المصادفة أن تلك العناصر تشكل الأركان الثلاثة للعهد الخاص بأفغانستان الذي اعتمد في لندن عام ٢٠٠٦. وتندرج الإجراءات التي تتخذها بلجيكا في سياق هذا النهج الشامل. وقد أثبتت ذلك مرة أخرى الزيارة المشتركة التي قام بها وزيرنا للدفاع والتعاون الإنمائي إلى أفغانستان مؤخرا.

وإلى جانب مشاركة بلجيكا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، يسهم بلدي في العديد من مشاريع التعمير. وأثناء الزيارة المشار إليها آنفا، كذلك، أعلن وزير التعاون عن زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في مساهماتنا للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، التي يصل مجموعها اليوم إلى ٣٦ مليون يورو خلال السنوات الخمس الماضية.

ومثلما يطالب الأمين العام بذلك بحق إذا أردنا عكس مسار التوجه السلبي الأخير، هناك حاجة ملحة لتنفيذ ما قطع من التزامات خلال مؤتمر باريس، الذي تم التوصل فيه إلى توافق في الآراء بشأن اتخاذ إجراء حاسم لسد الثغرات الخطير في ما يتعلق بالحكم، من جهة، ولكفالة اتساق المساعدة الدولية مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، من جهة أخرى.

ومن الأهمية الحاسمة فعلا أن يجني المواطنون الأفغان بسرعة ثمار عمل حكومتهم والمجتمع الدولي. وقد أصبح ذلك الأمر أكثر إلحاحا مع تدهور الحالة الإنسانية أيضا ويُرتقبُ إجراء انتخابات هامة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

وعليه، تؤيد بلجيكا تماما دعوة الأمين العام إلى تغيير الوتيرة والاتجاه، وبذل مزيد من الجهود على الصعيد السياسي. وتشكل العناصر الثلاثة التي ذكرها السيد إيدي في بيانه الاستهلالي، أي تحسين العلاقات بصورة ملحوظة بين أفغانستان وباكستان، والتعديل الوزاري الذي حدث مؤخرا، وإعادة تنظيم وزارة الداخلية والشرطة، مؤشرات قوية على الأمل بالنسبة للشعب الأفغاني والمجتمع الدولي.

السيد نتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود، أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في تقديم الشكر للسيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية، وللأمين العام على تقريره.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، أقر المجتمع الدولي بازدياد التحديات التي يواجهها السلام والاستقرار في أفغانستان. ولا تزال التدابير العسكرية حاسمة من أجل التصدي للتحديات الأمنية. غير أنه سيتعين اتخاذ خطوات أخرى إضافة إلى النهج العسكري.

ويجب إدارة الحالة في أفغانستان من خلال استراتيجية لا تقتصر على الإجراءات الأمنية فحسب، بل تشمل أيضا النهوض بالحوكمة وسيادة القانون، فضلا عن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وبالتالي، تولي إندونيسيا اهتماما كبيرا للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، التي تشكل خريطة طريق للقيام بعمل شامل على مدى السنوات الخمس المقبلة. كما نولي أهمية بالغة لإحراز تقدم حقيقي في تنفيذ خطة العمل من أجل السلام والمصالحة والعدالة.

ولأن اقتصاد المخدرات يساعد على استمرار أنشطة المتمردين، فإن مواصلة الجهود الرامية إلى التغلب على تلك المشكلة حاسمة الأهمية أيضاً. وفي ذلك الصدد، نرحب بانخفاض زراعة الأفيون وتدني إنتاجه في الآونة الأخيرة.

كما تكتسي عملية المصالحة بقيادة الأفغان أهمية أساسية في تحقيق سلام دائم في البلد. ويجب أن تكون تلك الجهود شاملة وعلى جميع الأطراف المعنية أن تنبذ العنف وتحترم العدالة والمساواة والحرية والتسامح وتعزز التشاور. ونقدر، في ذلك الصدد، المبادرات المختلفة الأخيرة التي تضطلع بها البلدان المجاورة من أجل المساعدة في بدء الحوار بين الأطراف الأفغانية والمصالحة. ويحدونا الأمل في أن تحقق تلك المبادرات نتائج ملموسة.

ولا تزال حماية المدنيين مسألة أساسية في أفغانستان. وكما يبين تقرير الأمين العام، فقد سقط ما مجموعه ١ ٤٤٥ مدنيا في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٨. ولذلك، ما فتئ وفد بلدي يؤكد على أهمية امتثال جميع الأطراف للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان والتدابير المناسبة لضمان حماية المدنيين. كما ندعو القوات الدولية في أفغانستان إلى بذل المزيد من الجهود الحثيثة الرامية إلى التخفيف من خطر وقوع خسائر في صفوف المدنيين، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٣٣ (٢٠٠٨).

ويشعر وفد بلدي بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في أفغانستان. وكما أشير في تقرير الأمين العام (S/2008/617)، فإن اشتداد الصراع، الذي تزيد الكوارث الطبيعية من حدة آثاره، قد زاد الحالة سوءاً. وفي ذلك الصدد، نعلّق أهمية خاصة على الإسراع في تعبئة الموارد لمواجهة الأزمة الوشيكة. ونشجب بشدة الهجمات ضد عمال الإغاثة الإنسانية وقوافل المساعدات. فهذه الهجمات ستزيد من معاناة السكان المحتاجين. ولذلك، يحثّ وفد بلدي على اتخاذ كل خطوة من شأنها وضع حد لهذه الهجمات فورا وبشكل دائم.

أما بخصوص اللاجئين الأفغان، فترحب إندونيسيا بالمؤتمر الدولي الوشيك المتعلق بعودة اللاجئين الأفغان وإعادة إدماجهم. ويحدونا الأمل في أن يحشد المؤتمر الدعم للعملية الجارية الخاصة بعودة اللاجئين والمشردين داخليا الأفغان وإعادة إدماجهم.

وستبقى الشراكات مع دول المنطقة وكذلك مع المجتمع الدولي عنصرا أساسيا للسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفغانستان. ومشاركة الرئيس كرزاي في مؤتمرات القمة التي عقدتها رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنظمة شنغهاي للتعاون مؤخرا كانت خطوة جديرة بالترحيب. ومن الأمور الأكثر إلحاحا على الصعيد الدولي الوفاء على وجه السرعة بالتعهدات التي قطعت في مؤتمر باريس. ونرحب، في ذلك الصدد، بالجهود الرامية إلى تعزيز تنسيق جهود الجهات المانحة وزيادة فعالية المعونة.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، يرى وفد بلدي أن البعثة ستظل هامة في مساعدة البلد على التصدي لمختلف التحديات التي تواجه الأمن والتنمية فيه. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء العقبات الناجمة عن تدهور الوضع الأمني في البلد وما زالت تعوق تنفيذ ولايتها. ونرحب بالأعمال التحضيرية التي تقوم بها البعثة لفتح مكاتب جديدة لها في المقاطعات. ويحدونا الأمل في أن يساعد هذا التوسع على إحداث طفرة سياسية في البلد على النحو الذي توخاه الأمين العام في تقريره.

وختاما، تود إندونيسيا أن تؤكد من جديد دعمها الكامل للبعثة وعملها وإسهامها وصولا إلى أفغانستان تنعم بالسلام والديمقراطية والازدهار.

السيد لو ليونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أولاً، أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وعرضه لتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان منذ آذار/مارس ٢٠٠٨. وأشكر السفير ظاهر تانين

ممثل أفغانستان على حضوره وعلى البيان الذي أدلى به أمام المجلس.

كما لوحظ في تقرير الأمين العام (S/2008/817)، فعلى الرغم من الجهود الكثيرة التي تبذلها حكومة أفغانستان وشعبها والمجتمع الدولي، أصبح الوضع في أفغانستان أصعب خلال الأشهر الستة الماضية. ونشعر بقلق عميق إزاء انتشار العنف وأنشطة المتمردين في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في المقاطعات المتاخمة لكابول، مما أسهم في زيادة وقوع خسائر بين المدنيين. إن حجم العنف ومداه يعيقان جهود إعادة الإعمار ويهددان بتقويض الإنجازات الأولية التي حققتها حكومة أفغانستان وشعبها حتى الآن.

ونحن قلقون لأنه، بسبب ذلك الوضع، ووفقا لما أفادت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، حُرم ٠٠٠ ١٩٠ طفل، معظمهم في المقاطعتين الجنوبيتين المضطربتين هلمند وقندهار، من الاستفادة من برنامج التطعيم الأخير، والنقص الغذائي بسبب الجفاف وارتفاع الأسعار يؤثران على سدس سكان البلد، مما يضاعف من صعوبة حياتهم الصعبة جدا أساسا، بسبب اشتداد الصراع والعنف.

ومن الأسباب التي تثير قلقا خاصا الاتجاه المتمثل في تزايد الهجمات ضد موظفي الإغاثة وقوافلها ومرافقها، وكذلك الهجمات التي تُشن على المدنيين لأي سبب كان. وفي ذلك الصدد، نحثّ جميع الأطراف المعنية على احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان السلامة لجميع الذين يؤدون عملهم الإنساني النبيل دعما للشعب الأفغاني والمدنيين الأبرياء في البلد.

وتتطلب تلك الحالة في أفغانستان إيلاء أولوية أكبر لتعزيز الأمن، وهو ما يلزم لضمان سلامة الشعب الأفغاني والقيام بالأنشطة الإنسانية وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وتهيئة بيئة مؤاتية لتسوية سياسية دائمة. وفي الوقت نفسه، ينبغي بذل المزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع. ويتعين اتخاذ التدابير لإيجاد المزيد من فرص العمل، وبالتالي المزيد من الدخل، لسكان الريف بحيث يصبحون أقل اعتمادا على زراعة الأفيون، وتحسين الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى لكي يدرك الأفغان من طرفي النزاع أنه من الأفضل لهم الاستفادة من عملية بناء السلام والتعمير بدلا من الأعمال القتالية والعنف.

ولتحقيق ذلك، نرحب بما تبذله الحكومة الأفغانية من جهود معززة بهدف تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك تحسين قدراتها المؤسسية، بما في ذلك على مستوى المقاطعات، وتعزيز ملكية الأفغان في جميع مجالات الحوكمة، واستخدام المساعدات الدولية بصورة أكثر فعالية. وسيكتسي تولي الأفغان القيادة والمسؤولية أهمية أساسية في عملية إعادة الإعمار. ولكن نظرا للتحديات الهائلة التي يواجهونها، تستحق الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني تلقي المساعدة الدولية والدعم المستمرين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسرع في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر باريس في حزيران/يونيه.

وينبغي مواصلة تشجيع أفغانستان على توثيق التعاون مع البلدان المجاورة والشركاء الإقليميين، بوصفه عاملا هاما للتنمية والاستقرار في البلد. وينبغي للأمم المتحدة، من خلال البعثة، أن تواصل القيام بدور رئيسي في تنسيق ورصد تقديم المساعدة الدولية إلى البلد. ونود أن نؤكد على أنه، بالإضافة إلى ضرورة إدارة المساعدات بفعالية، لا بد من ضمان وصول المساعدة الدولية إلى أضعف فئات الشعب الأفغاني، ولا سيما النساء والأطفال، وتحقيق الهدف المتمثل في تشجيع

السكان المحليين على المشاركة الكاملة والفعالة والمتساوية في عملية صنع القرار.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم فييت نام الثابت لحكومة أفغانستان وشعبها في عملية إعادة البناء بعد انتهاء الصراع. وستواصل فييت نام العمل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل الإسهام في نجاح العملية أملا في أن تتخلص أفغانستان قريبا من المصاعب الحالية وتبدأ حقبة جديدة من السلام الدائم والاستقرار والازدهار والتنمية.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد إيدي على إحاطته الإعلامية وأشكر زميلنا، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه. وأود أن أؤكد للممثل الخاص للأمين العام دعمنا الكامل للنهج الذي وضعه. وشأننا شأنه، نود أن نعرب عن ثقتنا في التزام المجتمع الدولي. وينبغي ألا تفتر عزيمتنا، ولا ينبغي لنا أن نلوم أنفسنا. فنحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة. ولا بديل عن ذلك بأي حال من الأحوال.

إن مجلس الأمن يسند دورا أساسيا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بما في ذلك تنسيق المساعدة الإنسانية. ومن الجوهري أن يدعمها جميع الفاعلين الدوليين ومن الضروري أيضا توفير الوسائل اللازمة للبعثة لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بالكامل.

وكما يبين تقرير الأمين العام (S/2008/617) فإن التطورات في الحالة على مر الأشهر القليلة الماضية تبين نتائج مختلفة. ولا بد من التسليم بالتقدم الحقيقي الذي أحرز، وخاصة الجهود التي بُذلت لتعزيز الجيش الوطني الأفغاني وإطلاق الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية وبعض التقدم الذي تحقق في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويمكننا أن نشهد أيضا التقدم الذي حققته الجهود الرامية إلى مكافحة المخدرات الذي تجسد في تخفيض إنتاج الأفيون، وتحسين التعاون الدولي لمنع استخدام السلائف في إنتاج الهروين. وكما ذكر السيد إيدي فإن التعديل الوزاري الأخير يبين أن الرئيس كرزاي يريد حقا أن يجعل الحكومة أكثر فعالية.

ولكننا نرى أيضا استمرارا في العناصر المزعزعة فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالحالة الأمنية وخطورة الأزمة الإنسانية هذا الشتاء وحالة حقوق الإنسان. وإن مشكلة الحكم الرشيد، خاصة مكافحة الفساد لا تزال تمثل تحديا وستقتضي زيادة جهود الحكومة الأفغانية بالإضافة إلى التدابير التي اتخذتها في الأشهر الأخيرة.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء مسألة الضحايا المدنيين. وكما شدد السيد كاي إيدي فإن الإصابات في صفوف المدنيين ناتجة بصورة رئيسية عن الأنشطة المناهضة للحكومة. غير أننا ندرك الحاجة إلى مواصلة الجهود التي تقوم بها القوات الدولية لتحاشي وقوع أي ضحايا مدنيين. ونحن مصممون على العمل بحزم لتحقيق هذه الغاية مع حلفائنا.

إن الصعوبات والتحديات التي تواجهها أفغانستان لا ينبغي لها أن تطمس التقدم الذي أُحرز خلال السنوات السبع الماضية، وأود أن أشدد على أنه تحقق انخفاض بنسبة ٢٥ في المائة في معدل الوفيات بين الأطفال الرضع. وهناك ٦ ملايين طفل، ثلثهم من الإناث، منتظمون حاليا في المدارس. والعمل جار على إنشاء مؤسسات ديمقراطية في أفغانستان وتعزيزها.

لقد أعرب الشعب الأفغاني بوضوح عن خياره من اجل الديمقراطية والاستقرار في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ويجب أن نساعده في الإعداد للانتخابات المقبلة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ والتي ستكون حاسمة في إتمام العملية الديمقراطية.

ونتشاطر أيضا الحس بالإلحاحية الذي أعرب عنه الممثل الخاص للأمين العام. والمجتمع الدولي وأفغانستان لديهما استراتيجية يحددها الميثاق الأفغاني الذي اعتمد في عام ٢٠٠٦ في لندن والذي تم توسيعه بالاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية وخارطة الطريق التي رسمت خلال المؤتمر الدولي في باريس. وترتكز خارطة الطريق على الشراكة المتجددة بشأن الالتزامات المتبادلة التي تهدف إلى الأخذ في الحسبان على نحو أفضل الاحتياجات المحددة للسكان. وهذه نقطة أساسية لأن مشاركة المجتمع الدولي سوف يحكم عليها جزئيا التحسن في حالة السكان التي ستمكننا أيضا من تقرير ما إذا كنا قد حققنا هدفنا. وبالإضافة إلى الخطوات المؤسسية الفردية الأولية التي اتخذناها بالفعل مثل إعادة تنظيم الحكومة الأفغانية وإصلاح المجلس المشترك للتنسيق والرصد، لا بد للمجتمع الدولي والسلطات الأفغانية من اتخاذ تدابير حاسمة وبسرعة. وسوف يطلب إلى الأخيرة تقاسم قدر أكبر من المسؤولية في عملية إعادة البناء والتنمية.

إنني إذ أتكلم باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي أود أن أذكر هنا أن أفغانستان والأمم المتحدة يمكنهما التعويل على دعم فرنسا القاطع والاتحاد الأوروبي وفقا لإطار العمل الذي وضعه الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨، وسوف نواصل القيام بدور رئيسي في تعبئة المجتمع الدولي من أجل دعم أفغانستان.

إن الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مساهم مالي في عملية إعادة بناء أفغانستان. يساهم بصورة خاصة من خلال بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في أفغانستان التي سيزداد عدد أعضائها زيادة كبيرة. أما على صعيد الجبهة العسكرية، فأود أن أذكر بأنه ٢٥ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تشارك في القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي تشكل مجتمعة نصف مجموع العدد الكلي لأفراد القوة.

وأي حل دائم لأزمة أفغانستان لا يمكن أن يكون عسكريا، بل يجب أن يكون سياسيا أولا وأخيرا. وغايتنا هي مساعدة الحكومة على إنشاء هياكل دولة ديمقراطية تكفل الأمن لمواطنيها واحترام حقوق الإنسان وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذلك يتطلب نهجا شاملا يرتكز على دمج أفضل للعناصر المدنية والعسكرية. ونشجع قيام السلطات الأفغانية على تطوير الحوار الوطني والسياسي قدر الإمكان وعلى جميع المستويات. وينبغي لذلك الحوار أن يحترم الدستور ولا يمكن أبدا أن يشمل أنصار الجهاد الذين يتعين علينا الاستمرار في كفاحهم حتى هزيمتهم.

وكما شدد على ذلك السيد إيدي والممثل الدائم لإيطاليا فإن الاستقرار في أفغانستان مرتبط بصورة لا انفكاك منها في استقرار المنطقة. لذلك من الجوهري أن نطور نهجا منسقا على الصعيد الإقليمي. وفرنسا على استعداد للمساهمة بنشاط بذلك، وكما أعلن وزير خارجيتنا السيد بيرنارد كوشنر فإنه من خلال تنظيم المؤتمر الإقليمي المقترح الذي سيجمع أفغانستان وجيرانها بوصف ذلك امتدادا للعمل الذي تحقق خلال المؤتمر الدولي لدعم أفغانستان.

ونرحب بتعزيز التعاون بين أفغانستان وشركائها لمكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات وتحسين العلاقات بين أفغانستان وباكستان التي أبدت حكومتها الديمقراطية الجديدة تصميمها على مكافحة الإرهاب.

وفي الختام أود أن أؤكد من جديد التزام فرنسا القاطع بالقوة الدولية للمساعدة الأمنية بدعم الممثل الخاص ليتسنى للشعب الأفغاني أن يجد في أسرع وقت ممكن سبيل السلم والأمن والتنمية وهو جدير بذلك.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة): أشكركم سيدي على ترؤس هذه المناقشة الهامة جدا. أود أن أبدأ كلمتي بالترحيب بتقرير الأمين العام الأخير عن الحالة في

أفغانستان (S/2008/617) وأن أشكر الممثل الخاص إيدي على إحاطته الإعلامية وقيادته والتزامه الذي تحلى به منذ تعيينه في آذار/مارس. ونشيد به وبأعضاء فريقه على جميع جهودهم التي نعرف أنها تأتي في ظروف تتسم بالتحديد الشديد. ونرحب أيضا بمساهمة السفير تانين، ممثل أفغانستان في مناقشة اليوم.

إن قيادة الأمم المتحدة القوية يجب أن تستمر لتكون في قلب النهج الدولي في أفغانستان. ونرحب بعمل السيد إيدي على إعادة هيكلة وتعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ليتسنى لها القيام بمهمتها وفقا للأولويات التي اتفقنا عليها. وسوف نأخذ على محمل الجد الخطوات الثمانية التي اقترحها وأن يتم الانتهاء منها في الشهور الستة المقبلة.

إننا نتطلع قدما إلى إبرام اتفاق في وقت لاحق من هذا العام بشأن زيادة الموارد المقدمة للبعثة لتمكينها من زيادة العمل الحاسم المتعلق بالحكم وتنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية وتقديم المساعدة الفعالة وبشأن التحدي الإنساني وتحسين التنسيق الدولي مع الأمم المتحدة. فذلك العمل أساسي للنجاح في الأجل الطويل في أفغانستان. وأن ما تقوم به البعثة من عمل لدعم حكومة أفغانستان لمساعدتها على الإعداد للانتخابات في العام المقبل هو عمل على جانب كبير من الأهمية. والمشاركة الواسعة حيوية وترحب المملكة المتحدة بالعمل الجاري القيام به حاليا بشأن تسجيل الناخبين.

إن تركيز المناقشة الدولية ينصب في أحيان كثيرة على الأمن. وهناك سبب وجيه جدا لذلك، ولكن من الخطأ التركيز على الجانب الأمني فقط أو أن يكون في عزلة عن مسائل الحكم والتنمية الأخرى. وكثيرا من المشاركين في أفغانستان ما برحوا يقولون لفترة من الوقت أنه لا يمكن هزيمة المتمردين بالوسائل العسكرية وحدها. وقد استمعنا إلى ذلك عدة مرات حول هذه الطاولة اليوم. إن الجهود العسكرية ستظل بالطبع عنصرا حاسما في نهجنا لفترة من الوقت في المستقبل، كما قال الممثل الخاص. ولكن من المهم بصورة مماثلة الجهود التي تقوم بها الحكومة الأفغانية التي تدعمها البعثة وغيرها في المجتمع الدولي لإقامة حكم فعّال وتشجيع النمو الاقتصادي وبناء عملية ديمقراطية تشمل الجميع وتعطي صوتا لجميع من هم على استعداد للسعي إلى تحقيق أهدافهم بالوسائل السياسية.

إن التحدي الذي يواجهنا جميعا هو تمكين الأفغان من تحقيق تلك الرؤية لأنفسهم. وتم إحراز تقدم. وبلغ قوام الجيش الوطني الأفغاني ٠٠٠ ٦٥ فرد وما زال ينمو، من حيث العديد والاحتراف المهني. وهو يضطلع بالفعل بدور محوري إلى جانب القوات الدولية في احتواء التمرد. ويظهر التقدم الكبير الذي أحرزه أن أفغانستان لديها القدرات على أن تكلل بالنجاح حالما تم فيها إنشاء البنية التحتية.

وفي المجالات الأخرى، شهدنا إحراز تقدم أقل، وخاصة في الإدارة وفي مكافحة الفساد. وبناء قوة للشرطة المهنية أمر أساسي إذا أريد لنا أن نوصل فوائد الحكومة المركزية إلى الأفغان العاديين، ويلزمنا إحراز المزيد من التقدم في ذلك المجال. ويشكل تعيين وزير جديد للداخلية خطوة هامة، شأنه شأن التغييرات الوزارية التي أعلنت نهاية الأسبوع الماضي.

ويزيد من صعوبة جميع التحديات التي تواجهها أفغانستان التأثير الوخيم للمخدرات. وقد شهدنا إحراز بعض التقدم هذا العام، على النحو الذي أشار إليه الممثل الخاص – وهو تحقيق انخفاض بنسبة ١٩ في المائة من إجمالي إنتاج الأفيون وزيادة عدد المقاطعات الخالية من الأفيون من ١٣ مقاطعة العام الماضي إلى ١٨ مقاطعة هذا العام. ومع

ذلك، لا يمكن أن نتهاون. وما زالت زيادة إنتاج المخدرات في المناطق التي لا يتوفر فيها الأمن، مثل هلمند، تشكل داعيا للقلق. وتطوعت المملكة المتحدة لتكون بلدا شريكا رائدا بشأن مكافحة المخدرات بغية مساعدة الحكومة الأفغانية، وليس من قبيل المصادفة أننا اتفقنا على انتشار قواتنا في هلمند، إحدى أكثر المقاطعات احتياجا فيما يتعلق باستعادة الأمن، وهي خطوة أساسية لتخليص المقاطعة من إنتاج المخدرات.

وتم الإعراب عن حق عن القلق حيال وقوع الخسائر بين المدنيين، بما في ذلك في تقرير الأمين العام. وكما قلت سابقا، أن موت مدني واحد في أفغانستان خسارة كبيرة. ولذلك السبب تذهب القوات الدولية إلى أبعد مدى للإقلال إلى أدنى حد من الخسائر بين المدنيين، بما في ذلك بتحذير السكان المحليين من العمليات الوشيكة بقدر الإمكان. ولكن من المناسب أننا نعيد التقييم باستمرار، حسب الاقتضاء، ونحسن إجراءاتنا على أساس التجربة. كما ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار دائما ملاحظات الممثل الخاص بشأن من تقع عليه المسؤولية الأولية عن وقوع الخسائر بين المدنيين. وهي تقع على عاتق التمرد وعلى عاتق المسؤولين عن ما يسميه ”الهجمات غير المتناظرة“ – أي الهجمات الموجهة إلى المدنيين أو غير المبالية بوقوع الخسائر بين المدنيين.

إن تقرير الأمين العام يبرز وعن حق حجم التحديات التي نواجهها في أفغانستان. ولن نكلل بالنجاح في التصدي لهذه التحديات إلا بالمحافظة على اتخاذ نهج شامل. ولا يمكن توفير الأمن بدون العمل المستمر بشأن الإدارة والتنمية وبناء القدرات، والعكس صحيح. كما تكلم السيد إيدي مؤخرا عن ضرورة أن يبدي المجتمع الدولي طاقة متجددة والتزاما نحو التوصل إلى حل دائم لأفغانستان. والمملكة المتحدة تؤيد ذلك النداء وستواصل الاضطلاع بدورها في تأمين مستقبل مستقر ومزدهر لأصدقائها الأفغان.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود، بدوري، أن أشكر السيد إيدي، الممثل الخاص للأمين العام المعني بأفغانستان، على إحاطته الإعلامية وأن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان على المعلومات القيّمة التي قدمها.

إننا مما يثير القلق أن نلاحظ أن الحالة في أفغانستان ما زالت تشكل إحدى أكثر المسائل المعقدة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وقد رحبنا بانعقاد ونتائج مؤتمر باريس، الذي أرسى الأساس لإقامة شراكة سياسة ومالية بين أفغانستان والمجتمع الدولي بغية إعادة بناء البلد. وإذا أريد لتلك الشراكة أن تحرز النتائج المنشودة، لا بد من تهيئة الظروف السياسية والأمنية لتوفير مناخ أكثر هدوءا.

وللأسف، علينا أن نلاحظ أن القتال ازداد مؤخرا بين المتمردين، من ناحية، والقوات الأفغانية والقوات الأمنية الدولية، من الناحية الأخرى، مما أوقع العديد من الضحايا بين السكان المدنيين وموظفي تقديم المساعدة الإنسانية، بينما ما زال يسود مستوى عال من انعدام الأمن. ويؤدي تصميم المتمردين، حتى في المقاطعات التي ظلت هادئة نسبيا قبل وقت قصير، إلى تعقيد مهمة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي لا بد أن توسع مكاتبها للمقاطعات، وقبل كل شيء، أن تتمكن من الاستفادة الكاملة من إمكانياتها وقدراتها للاضطلاع بولايتها بشكل فعال.

وترى بوركينا فاسو أن الأمر الملح بقدر كبير هو تحديد أفضل استراتيجية ممكنة لتسوية الأزمة، وخاصة من خلال المفاوضات وتعزيز الحوار السياسي. ومن شأن ذلك أن يمكّن من تهيئة أكثر الظروف المفضية، في الأجل القصير، إلى تنظيم الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٩ والانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٠، وفي الأجل الطويل، إرساء السلام

العادل والنهائي في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك التسوية الفعالة للمسألة الشائكة المتعلقة بالاتجار بالمخدرات.

وما زلنا نشعر بالقلق حيال الحالة الإنسانية في أفغانستان. ولئن كنا نرحب بالتدابير التي اتخذت للتصدي لذلك التحدي وبالنداءات التي وجهتها الأمم المتحدة تحقيقا لتلك الغاية، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يظل متيقظا بينما يساعد الشعب الأفغاني على تخفيف حدة معاناته. ونطلق النداء نفسه من أجل اتخاذ نهج فعال نحو معالجة مصير اللاجئين والمشردين داخليا. وفي ذلك الصدد، نرحب بعقد مؤتمر دولي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وبمبادرة من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين والحكومة الأفغانية، بشأن الجدول الزمني لعودة اللاجئين وإعادة توطينهم.

والمصدر الرئيس الآخر للقلق هي الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان – وخاصة عمليات الإعدام التعسفي والعنف الجنسي أو العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك أعمال العنف ضد الأطفال – والتي ترتكب في ظل ظروف للإفلات من العقاب. وندعو إلى اتخاذ تدابير قوية وجريئة تتماشى مع خطة العمل الوطنية للمرأة الأفغانية التي اعتمدت بتاريخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨.

ويرحب وفدي بالتقدم السياسي الذي أحرز بالرغم من كل شيء، بما في ذلك اعتماد تشريعات هامة. وبالرغم من أن الخلافات السياسية لا تمكّن بعد من اعتماد قانون انتخابي، فإن اعتماد مشروع تشريع بشأن لجنة الانتخابات المستقلة يمثل معلما هاما في إطار العملية الانتخابية المستمرة. وعلاوة على ذلك، ونظرا للحساسية البالغة لاقتراب أجل المواعيد النهائية، لا بد من بذل جميع الجهود لتعزيز الأمن، تمشيا مع التدابير التي اتخذها بالفعل قوات الأمم المتحدة الموجودة حاليا في الميدان والمنظمة بأسرها لدعم الشرطة الوطنية. كما ننوه باعتماد قانون لمكافحة الفساد، وبإنشاء المكتب السامي للرقابة وبتحسين أداء الإدارة العامة والإدارة المحلية وإقامة العدل. ونناشد السلطات مناشدة حارة متابعة تلك الجهود وتكثيفها.

كما أن التوصل إلى حل نهائي للمشكلة الأفغانية سيتوقف على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي. ونشعر بالامتنان للعلامات العديدة على تجديد العلاقات بين أفغانستان وغيرها من بلدان المنطقة، وهو أمر يبشر بالخير للاستقرار دون الإقليمي والإقليمي. أما بالنسبة للتعاون الدولي، فإنني أنوه مرة أخرى بالأهمية الحالية والمقبلة لإسهام المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، في تحقيق السلام والانتعاش الاقتصادي والتعمير الوطني في أفغانستان.

وينبغي أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من التعويل على دعم مجلس الأمن في الاضطلاع بولايتها، التي جددناها من فورنا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إننا، بدورنا، نشارك الترحيب بالسيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام المعني بأفغانستان، ونشكره على تولي عرض تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2008/617). كما نرحب بسفير أفغانستان، السيد ظاهر تانين، ونشكره على البيان الذي أدلى به في وقت سابق.

إن لدى المجتمع الدولي مصلحة مشتركة في إنشاء أفغانستان المستقرة والتي تنعم بالسلام والديمقراطية. ولذلك السبب يرى وفدي أنه ينبغي عدم الاستهانة بالتحديات التي تواجه أفغانستان، ووردت تفاصيلها في أحدث تقرير للأمين العام. ومن التحديات الرئيسية بين تلك التحديات تدهور الحالة الأمنية وارتفاع عدد الإصابات بين المدنيين وأوجه القصور المستمرة بالنسبة إلى حقوق الإنسان وتدهور حالة الأنشطة الإنسانية. أما التهديد الدائم للأمن الذي

تفرضه أنشطة التمرد والأنشطة الإرهابية فهو التحدي الرئيسي لجهود أفغانستان لبناء الأمة واستقرارها.

الفقرات من ١٦ إلى ٢٢ من تقرير الأمين العام تبين بوضوح تدهور الحالة في أفغانستان، لا سيما في الأشهر الأخيرة. وفي ذلك السياق نشجب كل المحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار البلد، لا سيما الهجمات الإرهابية على المدنيين الأبرياء، بما فيهم الأطفال. ومما يبعث على القلق أيضا أن الحالة الأمنية المتدهورة، كما جاء في التقرير، عرقلت تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان).

وأحد مجالات القلق الأخرى هو الإصابات بين المدنيين. وقد لاحظ الأمين العام في تقريره أن البلد شهد ارتفاعا في عدد الإصابات بين المدنيين. إن وفدي يدين كل الهجمات التي تستهدف المدنيين الأبرياء. ونهيب بالقوات الدولية أيضا في أفغانستان أن تقلل إلى الحد الأدنى من مخاطر الإصابات في صفوف المدنيين.

ورغم التحديات السالفة الذكر في أفغانستان، بدأ البلد يحرز، ببطء، تقدما في بعض المجالات. وأحد المجالات الجديرة بالذكر هو جهود مكافحة المخدرات. وجنوب أفريقيا مطمئنة للانخفاض المبلغ عنه في زراعة الأفيون والانخفاض في إنتاج الأفيون. وإننا نحث حكومة أفغانستان وأصحاب المصلحة الآخرين على مواصلة جهودهم لمعالجة مشكلة المخدرات. كما نحث الحكومة على تحسين قدرتها المؤسسية على تقديم الخدمات والتنمية دعما للبدائل الوجيهة لزراعة الخشخاش.

كما نرحب بالتقدم الملحوظ في ميادين سيادة القانون وإدارة الحكم والتعاون الإقليمي. ونؤكد أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة فعالة للنهوض بالتنمية والاستقرار في أفغانستان. وفي ذلك السياق يثني وفدي على العلاقات المحسنة بين أفغانستان وجاراتها، وبخاصة باكستان. ونقدر العزم الذي سبق أن أعرب عنه البلدان لمحاربة التطرف والإرهاب عن طريق زيادة تحسين الآليات القائمة لتبادل المعلومات.

وبغية مواجهة التحديات التي تواجه أفغانستان، يتسم الأخذ بنهج كلي شامل بأهمية جوهرية. وفي ذلك الصدد يكتسي التنسيق المحسن في المجالات العسكرية والسياسية والإنسانية والإنمائية بأهمية حيوية. ولذلك السبب تواصل جنوب أفريقيا دعم الدور المحوري المحايد لبعثة أفغانستان وأنشطتها في قيادة جهود المجتمع الدولي. ونتفق على قيام الحاجة إلى تعزيز قدرة بعثة أفغانستان التنسيقية من أجل تمكين البعثة من إحداث تغيير كبير نحو الأحسن على أرض الواقع.

وتعيد جنوب أفريقيا تأكيد دعمها لتنفيذ ”اتفاق أفغانستان“ واستراتيجية أفغانستان الوطنية الإنمائية في ظل تملك الشعب الأفغاني لها. كما نثني على الدور المركزي الذي يؤديه مجلس التنسيق والرصد المشترك في تيسير رصد وتنفيذ اتفاق أفغانستان.

أخيرا، نثني على الممثل الخاص للأمين العام لشؤون أفغانستان، السيد إيدي، وعلى أفراد بعثة أفغانستان على جهودهم التي لا تكل في أفغانستان.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن الشكر للممثل الخاص للأمين العام لشؤون أفغانستان، السيد إيدي، على إحاطته الإعلامية الكاملة والحافلة بالمعلومات وعلى قيادته بعثة الأمم المتحدة للمساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان) في هذه الأوقات الصعبة الحافلة بالتحديات. وفي الوقت ذاته، يسرنا أن نرحب بالممثل الدائم لأفغانستان، السيد زاهر تنين، ونشكره على بيانه.

بلدي، كرواتيا، يعرب عن استحسانه للعمل الشاق الذي اضطلعت به بعثة أفغانستان حتى الآن، بمساعدتها في تنسيق الجهود الإنسانية للمجتمع الدولي دعما للحكومة الأفغانية. ويود وفدي أن يكرر دعمه التام للدور القيادي للبعثة في ذلك الصدد. وكما هو مبين بوضوح في تقرير الأمين العام (S/2008/617)، لن تكون البعثة قادرة على تنفيذ ولايتها بنجاح إلا إذا توفر استعداد مطلق لدى جميع من يعنيهم الأمر لإخضاع أنشطتهم الخاصة للتنسيق.

كرواتيا يساورها قلق جاد حول تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان. فالتمرد يزداد شدة وبدأ الآن يؤثر سلبا على مناطق كانت في السابق تنعم بهدوء نسبي. ومما يستوجب الانشغال بصفة خاصة الحالة في منطقة الحدود مع باكستان، حيث ازدادت الأنشطة العدائية زيادة كبيرة. وإن التغير في التكتيكات التي يتبعها المتمردون – شن هجمات غير متناظرة الطابع، غالبا في المناطق المكتظة بالسكان – ساهم مساهمة كبيرة في ارتفاع أعداد الإصابات بين المدنيين.

في ذلك السياق تؤمن كرواتيا بأن التقيد الصارم بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وتنفيذ تدابير كافية لكفالة حماية المدنيين يجب أن يصبحا من الأمور السائدة في كل أنحاء أفغانستان. ونرحب بصورة خاصة بالجهود التي اضطلعت بها حتى الآن القوات الدولية للتقليل إلى الحد الأدنى من مخاطر وقوع إصابات بين المدنيين.

وكرواتيا منشغلة البال من تدهور الحالة الإنسانية، الناجم بالدرجة الأولى عن التمرد المتواصل وعن الوطأة السلبية للصراع على إمكانية الوصول إلى المنظمات الإنسانية. وإن حالة الجفاف الراهنة وارتفاع أسعار الأغذية على صعيد الكرة الأرضية لم يعملا إلا على زيادة تفاقم الأوضاع. لذلك نرحب بالنداء الطارئ المشترك الثاني للإغاثة بقصد معالجة الأسعار العالية للأغذية وأزمة الجفاف – الذي صدر بقصد مساعدة الناس المتضررين من الظروف الحالية. وكرواتيا، وعيا منها تماما بحدة المشكلة، تبرعت للتو بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار عن طريق برنامج الأغذية العالمي للتخفيف من العجز الغذائي في محافظة بدخشان.

من الحقائق المعروفة جيدا أن التمرد في أفغانستان تغذيه بالدرجة الأولى تجارة المخدرات. وكرواتيا إذ تأخذ ذلك في الاعتبار تشعر بالاطمئنان من التقرير الجديد لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي جاء فيه أن انخفاضا بنسبة ١٩ في المائة قد حدث في زراعة الأفيون وانخفاضا بنسبة ٦ في المائة في إنتاج الأفيون. ونرحب بالجهود المتجددة الرامية إلى كبح جماح تلك البلية، التي تُبذل بموافقة من الحكومة الأفغانية وبما يتمشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كرواتيا يسرها أن ترى أن الجهود الدولية الهادفة إلى وقف تدفق السلائف الكيميائية لأغراض صناعة الهروين المحظورة، التي أيدها مجلس الأمن مؤخرا تأييدا قويا باتخاذه القرار ١٨١٧ (٢٠٠٨)، بدأت فعلا تؤتي أكلها. ونثني على الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على دورها القيادي ونرحب بالتعاون الإقليمي المتزايد بشأن هذه المسألة.

ومما يرتبط بصورة لا انفصام لها بمشكلة زراعة المخدرات مشكلة الفساد المستشري الذي ينهب ثروات أفغانستان. لذلك نرحب باعتماد قانون مكافحة الفساد وتأسيس مكتب الرقابة العليا لمحاربة الفساد. واضح أن هذه التدابير ضرورية لا للبرهان فحسب على جدية الحكومة الأفغانية فيما يتعلق بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي، وإنما أيضا، وهذا أهم، لتعزيز ثقة الأفغان العاديين بالحكومة الحالية.

كرواتيا ترى أن الانتخابات المقبلة تمثل أولوية أساسية واختبارا حقيقيا لتقدم أفغانستان على طريق الديمقراطية. ولئن كنا نأسف من أن استمرار الخلاف داخل

الجمعية الوطنية قد حال دون اعتماد قانون جديد للانتخابات، فإننا واثقون بأن كل التشريعات اللازمة – بما ي ذلك التشريع بشأن المفوضية المستقلة للانتخابات، الجهاز التنسيق الرائد بالنسبة إلى الانتخابات – سيجري إقراره على وجه السرعة.

وبالنسبة إلى المسائل الأمنية والعسكرية، نرحب بالتحسن المتواصل للجيش الوطني الأفغاني ونؤيد الطلب الأفغاني برفع الحد الأعلى لعدد الجنود في الجيش إلى ٠٠٠ ١٣٤ بحلول عام ٢٠١٠. ونرحب بصورة خاصة بتولي الحكومة الأفغانية مسؤولية أكبر عن أمن البلد، مع تسلم الجيش الوطني الأفغاني المسؤولية الأولية عن الأمن في كابل. وكرواتيا في الوقت الحالي تدرس وضع ترتيبات لإرسال أفرقة إضافية إلى أفغانستان للانخراط في تدريب وتوجيه الجيش الوطني الأفغاني، ضمن إطار عملياتي ومع فريق للاتصال.

إننا نشيد بكل الجهود الإقليمية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار والإسراع بالتنمية في أفغانستان. ولجيران أفغانستان دور هام في مساعدة البلد في جهوده لتأمين حدوده، بل وفي الاستفادة من الفرص المشتركة التي تتيحها التجارة والتكامل في سوق الطاقة أو في بناء الهياكل الأساسية. ونرحب بالاتفاقات الدولية المعقودة مؤخرا بين أفغانستان وجيرانها ونعرب عن دعمنا الكامل للجهود التي يضطلع الممثل الخاص للأمين العام والرامية إلى تأكيد إمكانيات التنمية والتعاون الاقتصادي الإقليمي.

كما أننا ندرك تماما أنه لا يوجد حل عسكري صرف للحالة في أفغانستان. ولكي تنجح حكومة أفغانستان ومعها المجتمع الدولي، فإنهما يحتاجان إلى تطبيق نهج شامل يجمع بين الأنشطة العسكرية والسياسية والإنسانية والإنمائية. ويعني دعم ذلك النهج الشامل أيضا دعم الجهود الأفغانية لاستيعاب الأفغان الساخطين في التيارات الرئيسية للمجتمع، ونبذ العنف وقبول الدستور الأفغاني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن نتفق مع الرأي القائل بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لها دور هام في دعم أنشطة المصالحة التي يقودها الأفغان وبالطرق التي تراها الحكومة الأفغانية مناسبة. وفضلا عن ذلك، فإن الأزمة في أفغانستان ليست مجرد أزمة وطنية وإقليمية، بل تمثل أيضا مشكلة عالمية. ولا يمكن الانتصار في الحرب ضد الإرهاب إلا من خلال الجهود المتسقة للأطراف الدولية الفاعلة ذات الصلة.

وتود كرواتيا أن تكرر تأكيد تصميمها الراسخ، الذي أعربت عنه خلال المؤتمر المعقود في حزيران/يونيه في باريس، على التعاون الوثيق تحت القيادة الأفغانية لدعم استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية المستندة إلى عهد أفغانستان لعام ٢٠٠٦. وبالمثل، اسمحوا لي أن أكرر تأكيد دعمنا لتقييم الممثل الخاص بأن الأولويات التي حددها مؤتمر باريس مشمولة على نحو كاف في ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، كما نص عليها القرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨). وفي ذلك السياق، نرحب بالتعديلات التي أعلنها الرئيس كرزاي في مجلس الوزراء، والتي نرى فيها إشارة واضحة إلى تصميم أفغانستان على تنفيذ برنامج عمل باريس تنفيذا فعالا.

إننا نتفق تماما مع تقييم الأمين العام بشأن ضرورة تعبئة المزيد من الموارد البشرية والإدارية والأمنية لكي تتمكن بعثة الأمم المتحدة من الاضطلاع بولايتها وإنجاز الأولويات المحددة. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار البعثة فتح مكاتب جديدة في المقاطعات، وبالتالي، تعزيز قدرتها على الاتصال والتوعية التي تعد أساسية لتنفيذ ولايتها. والصفة العاجلة لذلك تبدو واضحة تماما.

وأخيرا، فقد عملت كرواتيا طوال هذا العام على رفع مستوى مساهمتها العسكرية في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، فزادتها بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا. وفضلا عن ذلك، شرعنا في مشاريع إنمائية في مقاطعة بداخشان، في مجالي الصحة والتعليم وفقا لأوليات الحكومة الأفغانية. وفعلنا كل ذلك للتأكيد على التزامنا الراسخ بجهود المجتمع الدولي بأسره لإعادة بناء أفغانستان الحرة والمتمتعة بالأمن والاستقرار، بالإضافة إلى الدعم القوي لحكومة وشعب أفغانستان.

السيد شيركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نعرب عن الامتنان للسيد إيدي على الجهود التي يبذلها بصفته الممثل الخاص للأمين العام، ونشكره على إحاطته الإعلامية عن الحالة في أفغانستان وعرضه للتقرير الدوري للأمين العام (S/2008/617).

ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء استمرار تدهور الحالة العسكرية والسياسية في أفغانستان. وهنا، نلاحظ بصفة خاصة تزايد الأنشطة الإرهابية لأعضاء طالبان والقاعدة وغيرهما من المجموعات المتطرفة. والهجوم الذي وقع ضد رئيس أفغانستان، والأعمال الإرهابية الواسعة النطاق في كابول ومناطق أخرى في البلد، والهجمات التي تزداد وتيرتها ضد العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة، والتي ادعت طالبان المسؤولية عنها، كلها تمثل دليلا واضحا على الموقف العدواني المتشدد للمتطرفين الذين يحاولون السيطرة على السلطة، وهم على استعداد للتضحية بحياة السكان الأبرياء تماما من أجل تحقيق مآربهم.

وفي ظل ظروف كهذه، هناك حاجة لاتباع سياسة لا تردد فيها لعزل زعماء المتطرفين، وعلى رأسهم أولئك المدرجين في لائحة الجزاءات التي وضعتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، مع إعطاء الفرصة لأعضاء طالبان من الرتب الدنيا، الذين لم تلطخ أيديهم الجرائم العسكرية، لكي يعودوا إلى الحياة السلمية. وهذه بالذات هي السياسة التي ينبغي لبعثة الأمم المتحدة اعتمادها في تنفيذ ولايتها.

إننا نعتقد أن تكتيكات لمهادنة طالبان وغيرها من المجموعات المتطرفة تعاني من عيوب دفينة. وأي محاولة لمهادنتها تنطوي على ضرر لا يمكن إصلاحه لمواقف الحكومة المركزية والقوى المناوئة لطالبان. وللأسف، ما زالت فكرة المصالحة مع المتطرفين تجد مؤيدين لها سواء بين ممثلي المنظمات الدولية أو داخل أفغانستان.

إن أعمال الإرهابيين والمتمردين الذين لم يلقوا السلاح تغذيها بالدرجة الأولى تجارة المخدرات. وفي كثير من الأحيان، ينسق الإرهابيون وتجار المخدرات أعمالهم، بينما الجهود الدولية لمكافحة تهديد المخدرات الأفغانية لا تحقق نتائج ملموسة، للأسف. وزيادة على ذلك، فإننا نلاحظ ارتفاعا في إنتاج المخدرات في أفغانستان، مما يهدد المجتمع الدولي بأسره بشكل مباشر.

وفي ظل هذه الظروف، نعتقد أن من الضروري تكثيف جهود مكافحة المخدرات في أراضي أفغانستان، بما في ذلك تدمير محاصيلها، وملاحقة تجار المخدرات، وإيجاد محاصيل زراعية بديلة، والحد من البطالة، وبذل الجهود في الأراضي المحيطة بأفغانستان، وأن يتم ذلك من خلال قيام الأمم المتحدة بدور المنسق، وبمشاركة البلدان المجاورة، ومن خلال إنشاء نظام للأحزمة الأمنية والمالية لمكافحة المخدرات.

وهناك حاجة أيضا للاستخدام الكامل لإمكانيات المنظمات الإقليمية التي ثبتت فعالية عملها في هذا المجال، وخاصة منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة تعاون شنغهاي. وفي الوقت الحاضر، فإن الآلية الأكثر فعالية لاستخدام الجهود الدولية لمكافحة تدفق المخدرات الأفغانية

هي عملية القناة لمكافحة المخدرات المنفذة منذ عام ٢٠٠٣ بإشراف منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

كما نعتقد أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية لا يمكن أن تظل على هامش الجهود الدولية لمكافحة تهديد المخدرات القادم من أفغانستان. ومن المهم ملاحظة أن القرار ١٨٣٣ (٢٠٠٨) الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا يهدف إلى تركيز جهود القوة الدولية للمساعدة الأمنية على التفاعل مع حكومة أفغانستان والأطراف المهتمة الأخرى في هذا المجال، بما فيها الأطراف الإقليمية. وبدون مكافحة تهديد المخدرات، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين النشاط الإرهابي وإنتاج المخدرات، فإن أنشطة القوة الدولية لن تكون فعالة بشكل كامل.

إننا على استعداد لزيادة تطوير التفاعل العملي بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في العمل على مكافحة الإرهاب والمخدرات. وقد أبلغنا الشركاء في الناتو بهذه الحقيقة في عدد من المناسبات. ولكن الناتو لم يرد حتى الآن على أي من مقترحاتنا، مع أن هذا التفاعل من الناحية الموضوعية سيجعل من الممكن الحصول على نتائج أفضل لجهود القوة الدولية للمساعدة الأمنية والقوات العاملة في أفغانستان حاليا بقيادة الناتو. وثمة مثال واضح على ذلك هو الاتفاق المعقود في بوخارست بشأن تبسيط إجراءات المرور عبر الأراضي الروسية للشحنات غير العسكرية من أجل حماية مؤخرة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان.

وهناك مجال هام آخر للتعاون هو مشروع الناتو – روسيا للتدريب المشترك لموظفي وكالات مكافحة المخدرات في أفغانستان وبلدان المرور في آسيا الوسطى، في مركز التدريب التابع لوزارة الداخلية في دوموديدوفو. ويشكل ذلك وسيلة تفاعل حقيقية لمواجهة تهديد المخدرات الأفغانية.

إننا نشاطر الأمين العام قلقه إزاء تزايد وتيرة سقوط قتلى بين المدنيين الأفغان المسالمين نتيجة لأعمال الإرهابيين، بل ولوجود القوات العسكرية الدولية. ومن الواضح أن تلك الحوادث تقوض ثقة السكان المحليين في الجهود الدولية في أفغانستان. وهناك حاجة لقيام القوة الدولية للمساعدة الأمنية باتخاذ إجراءات لمنع سقوط المدنيين المسالمين، وفي مقدمتهم الأطفال، نتيجة لاستعمال القوة على نحو عشوائي ومفرط بما في ذلك القصف.

وفي هذا السياق، أود التأكيد مرة أخرى على أنه لا بديل عن ضرورة الامتثال للقانون الإنساني الدولي، المكرسة في قرار مجلس الأمن المتخذ مؤخرا، من أجل منع وقوع خسائر في أرواح السكان المدنيين. وهذا هدف يتسم بأهمية بالغة في سياق تحقيق الاستقرار بعيد المدى في أفغانستان، والذي تكرر تأكيده أيضا من جانب القيادة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وروسيا على اقتناع بأنه لا يمكن تحقيق تسوية فعالة للحالة في أفغانستان وحل المشاكل الخطيرة التي تواجهها قيادة البلد حاليا بدون اتباع نهج متكامل من جانب المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة، وبدون إعطاء القيادة الأفغانية مزيدا من الاستقلال في حل المشاكل الأفغانية الداخلية.

ونعرب عن تأييدنا لمبادرة الحكومة الفرنسية وغيرها بتنظيم المؤتمر الدولي لدعم أفغانستان، الذي عقد في باريس في ١٢ حزيران/يونيه، والذي شاركنا فيه مشاركة فعلية. ونرى أن يُنظر إلى نتائجه باعتبارها خارطة طريق لتحقيق الأهداف التي تواجه كابول الآن، وتتجلى في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣. ونرى أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق استقرار الحالة في أفغانستان ولمكافحة تهديدات الإرهابيين والمتطرفين الناشئة عن ذلك البلد لن تعطي نتائج فعالة حتى تهيأ

الأوضاع لتضمن الحكومة الأفغانية بمفردها الأمن في أراضيه. ومما يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد تشكيل قوات مسلحة وأجهزة وطنية لإنفاذ القوانين ذات قدرة حقيقية على العمل ومجهزة بأسلحة حديثة.

ولا بد من مساندة الخطوات الجاري اتخاذها الآن لتصحيح الحالة الأمنية ببذل جهود لتحقيق النهضة الاجتماعية الاقتصادية للدولة الأفغانية. ويجب أن يواصل بلدنا مشاركته النشطة في تلك الجهود. وتعمل روسيا بهمة في هذا المجال، وتشارك في تنفيذ عدد من المشاريع لإصلاح الهياكل الأساسية للطاقة والنقل في أفغانستان.

ومن مساهماتنا الأخرى في تحقيق استقرار الحالة الاقتصادية للبلد الاتفاق الموقع في موسكو بشأن تسوية الدين الأفغاني لروسيا، الذي تم خفض الدين الأفغاني لبلدي بموجبه من ١١,١١٢ بليون دولار إلى ٧٣٠ مليون دولار. وتشجيعا لتنمية التعليم العالي في أفغانستان، يقدم الاتحاد الروسي ٨٠ منحة دراسية كل عام منذ عام ٢٠٠٧ لتسديد رسوم الدراسة للطلاب الأفغان في جامعات بلدنا. وقد زودت روسيا أفغانستان أيضا بمساعدة تقنية عسكرية بقيمة إجمالية ٢٢٠ مليون دولار على أساس عدم رد التكاليف.

السيد دي فينغوشيا (بنما) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي قبل كل شيء بأن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كاي إيدي، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها من فوره. كما نود أن نشكر الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه لأعضاء المجلس.

وتدل الصورة التي يرسمها تقرير الأمين العام (S/2008/617) على مدى صعوبة المهمة التي يقوم بها السيد إيدي وفريقه وتعقيدها. ونثني لذلك على العمل الذي قام به حتى الآن ونرجو له كل التوفيق في الأشهر المقبلة، التي نعلم أنها ستكون على قدر كبير من الأهمية.

سمعنا من قبل عبارة ''أفغانستان عند مفترق طرق''، ولكنها لم تكن قط مناسبة بقدر ما هي في الوقت الحاضر. وقد واجهتنا موجة الانتكاسات التي أصابت المجتمع الدولي في الأشهر الأخيرة بخيارين: فإما أن نواصل العمل بنفس الاستراتيجية، ونتعثر في حرب غير متناسقة لا ينتصر فيها أحد ويخرج منها الجميع منهزمين، وخاصة الشعب الأفغاني. وإما أن نتمكن، من تغيير الاتجاه والتعجيل بخطواتنا صوب إعادة بناء ذلك البلد، لا باستخدام القوة الحصرية، وإنما من خلال الحوار الذي يسعى للمصالحة الوطنية، الكفيلة ببذر بذور السلام والأمن البشري والتنمية الاجتماعية.

وترى بنما أنه لا بد من القيام بعملين بصفة عاجلة من أجل تغيير المسار في أفغانستان. أولا، يجب أن نسلم بما يعلمنا التاريخ من أن تحقيق نصر عسكري في أفغانستان ليس فكرة مبهمة فحسب؛ بل هو أمر غير ممكن التحقيق في الواقع العملي. وإذا اعتقدنا أن النصر في أفغانستان معناه القضاء تماما على جماعات المتمردين، فنحن مخطئون. ذلك أن التمرد الأفغاني يزيد على كونه جماعة من الإرهابيين، وهو ناشئ عن حركة اجتماعية معقدة لها جذور عميقة في الثقافة المحلية.

ويقينا أن المزيد من الالتزامات من جانب أفراد القوات الأمنية الدولية أمر ضروري لإحلال السلام في هذا البلد، وخاصة في أشد مناطقه عنفا. وفيما يتجاوز ذلك، ترى بنما أن تضاعف حكومة أفغانستان، بدعم من شركائها الدوليين، جهودها المبذولة لإدماج العناصر المعتدلة من التمرد، بما في ذلك أعضاء الطالبان الذين ينبذون العنف، بغية إعادة تثبيت أقدام الدولة الأفغانية من جديد. وبدونهم تستحيل المصالحة الوطنية، التي تمثل أساس أي مجتمع مستقر متعدد الثقافات.

الإجراء الثاني الذي يلزم اتخاذه هو زيادة الالتزام السياسي تجاه أفغانستان. ولا يقتصر ذلك على مجرد زيادة المعونة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية لإعادة الإعمار، بل يعني أيضا مضاعفة الجهود لكي يشعر الأفغان العاديون بأن بلدهم يتغير نحو الأفضل وأنه يتحسن بسبب أفعال حكومته والمجتمع الدولي.

وكما يشير أحدث تقرير للأمين العام، يتطلب هذا العمل، في جملة أمور، بذل جهود كبيرة لإقرار سيادة القانون في جميع أنحاء البلاد، واستئصال الفساد الذي يسود في أجزاء معينة من الجهاز البيروقراطي، والنهوض بمستوى معيشة جميع المواطنين، ولا سيما الذين يقيمون في مناطق البلد النائية.

ولا تساوي إعادة بناء الدولة شيئا في نهاية المطاف إذا كان شعبها يعاني الفقر وانعدام الأمن ولا ينعم بعائدات السلام. ولا تؤدي هذه الحالة إلا إلى اليأس والعنف والتطرف.

السيد واسليدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام على تقريره (S/2008/617) وللسيد كاي إيدي على إحاطته الإعلامية صباح اليوم، استكمالا للتقرير المكتوب. ونعرب أيضا عن امتناننا لبيان سعادة السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان. وأود أن أحذو حذو ممثل بنما فأشكر أيضا رئاسة المجلس على تمكيننا من الاستماع إلى أفغانستان قبل أن تعطى الكلمة لأعضاء المجلس.

وفيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع وتقرير الأمين العام، يقرر الأمين العام بوضوح وفي أكثر من موضع أن الحالة في أفغانستان، رغم إحراز بعض التقدم، تعاني من تدهور ملحوظ، وخاصة في مجال الأمن. ووفقا لما جاء في التقرير، طرأت زيادة نسبتها ٤٤ في المائة في عدد الحوادث بين آب/أغسطس ٢٠٠٧ وآب/أغسطس ٢٠٠٨. غير أن هذا التدهور في الحالة الأمنية، كما يشير التقرير بوضوح، نتيجة لمجموعة من العوامل المتنوعة. وقد قدم لنا السيد إيدي تفسيرا إضافيا لما يعنيه هذا. ونود أن نتطرق إلى بعض الجوانب فيما قاله.

وموضوع الحكم يكمن في صميم التحديات التي تشكلها هذه الحالة ومجموعة العوامل التي أشرنا إليها. وفي هذا الموضوع، يقول الأمين العام في تقريره:

> ”ورغم هذه التطورات الإيجابية، ستتمثل التحديات الرئيسية التي ستواجهها الحكومة المركزية في إيجاد قدرة على الصعيد دون الوطني، الذي ما زال مشلولا بفعل الافتقار إلى القدرات والموارد، وبسبب الفساد“. (*S/2008/617*، الفقرة ٤٥)

وفي هذه الجلسة نود أن نسلط الضوء على شواغلنا فيما يتعلق بمسألة الفساد، التي يذكرها الأمين العام في الفقرة المقتبسة. وفي نفس السياق، يبين التقرير أن مناخ الإفلات من العقاب يشيع في فكرة أن الجريمة وإساءة استخدام السلطة من الأمور المقبولة. ومن الواضح أن ذلك غير مقبول لدى مجلس الأمن.

ولا يفوتنا أن نعرب عما يساورنا من قلق للزيادة في عدد الضحايا المدنيين. وأغلب هذه الخسائر في صفوفهم تسببها أيدي المتمردين القتلة. غير أن بعضها لسوء الحظ يقع أيضا بفعل إجراءات خاطئة من جانب القوات الدولية. وللأسف، هذا أمر خطير ويدعو إلى القلق، وقد هاجم المتطرفون قوافل المساعدات الإنسانية، بما فيها قوافل الأمم المتحدة.

إن الخطر والأزمة الغذائية، اللذين لا يقتصران على أفغانستان، هما نتيجة عوامل داخلية وخارجية ويجب أن تعالجهما حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بالاستعجال والهمة المطلوبين، وذلك لأسباب إنسانية واستراتيجية. وفي

هذا السياق، إن كل تعاون يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي في أقرب وقت ممكن لأفغانستان وحكومتها لتقليل خطر الأزمة الغذائية وتخفيفها لا يؤدي دورا إنسانيا فحسب، وإنما استراتيجيا أيضا. فكلما زاد الجوع، كلما زاد خطر انضمام قطاعات أخرى إلى تمرد المتطرفين.

ولا نود أن نتجاهل الجوانب الإيجابية التي لمسناها في التقرير، ولا سيما تقليل إنتاج المواد الخام لصنع الأفيون ومراقبة استيراد السلائف الكيميائية اللازمة لتصنيعه، وقيام البرلمان بسن قوانين هامة؛ وكما أبلغنا السفير تانين، زيادة التصنيع بنسبة ٣٠٠ في المائة منذ عام ٢٠٠١.

وأخيرا أود أن أوجه عددا من الأسئلة للسيد إيدي. أولا، بغض النظر عن أمله واقتناعه الشخصي، ما الذي يجعله يظن أن التغييرات السياسية الأخيرة، لا سيما في وزارتي الداخلية والزراعة، عناصر أو تطورات إيجابية، كما قال في بيانه؟ ثانيا، نتصور من تقرير الأمين العام ومن الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد إيدي نفسه هذا الصباح – وإذا كنا على خطأ، نرجو منه أن يصوبنا – أن هناك شكوى تتعلق بمسألة التنسيق، وهو أمر أساسي جدا ومحوري للولاية التي منحها قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨) الصادر في أيار/مايو لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. والسؤال هو: ما الذي يمكن أن يعمله المجلس للمزيد من التعاون مع السيد إيدي وفريقه بشأن هذا الجانب بالتحديد والجوانب الأخرى التي يعتبرها جوانب هامة؟

لقد أشار التقرير بحق إلى أنه يمكن توفير التنسيق ما دامت هناك إرادة للتنسيق. لكنني أود من السيد إيدي أن يشرح لنا أكثر ما هي العقبات الموجودة، لأنه في قرارنا السابق، كما قلت، كان التنسيق أساسيا بالنسبة للمهام التي أضيفت إلى الولاية الجديدة.

وأخيرا، بما أن هذه معلومة قدمها السفير والممثل الخاص، أتساءل عما إذا كان في استطاعتهما أن يشرحا لماذا بقيت معدلات البطالة والفقر مرتفعة جدا رغم أن الإنتاج الصناعي قد زاد ثلاثة أضعاف في أفغانستان في غضون السنوات السبع الماضية.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد إيدي، على إحاطته الإعلامية الشاملة. إننا نرحب بالمؤتمر الدولي المعني بأفغانستان المعقود في باريس في حزيران/يونيه الماضي وبالاستراتيجية الإنمائية الوطنية التي وضعتها الحكومة الأفغانية. ونؤيد استمرار الدور الرئيسي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنسيق المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي إلى أفغانستان بموجب الأحكام الواردة في قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨).

وفي الوقت الحالي، إن التحديات العديدة الخطيرة التي تواجهها الحكومة الأفغانية، لا سيما استمرار تدهور الوضع الأمني، وزيادة العنف والهجمات الإرهابية والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين نتيجة الصراع تثير قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي. وهنا، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا كبيرة لمساعدة أفغانستان على حل مشكلاتها الأمنية. إن المسألة الأمنية، في الأساس، تتطلب من الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني بذل جهودهما. وينبغي للمجتمع الدولي أن يخصص المزيد من الموارد لمساعدة البلد على الإسراع في بناء جيشه وشرطته وتعزيز قدرته ليحافظ بصورة مستقلة على أمنه الوطني واستقراره الاجتماعي. ونهيب بكل الجماعات العرقية والأحزاب في البلاد أن تتصرف لصالح البلاد والشعب في

الأجل الطويل، وأن تواصل رعاية ثقافة المصالحة وممارستها، وأن تحمي سلطة الحكومة المركزية وتعززها. ونحث القوات الدولية على اتخاذ كل التدابير الوقائية وبذل كل ما في وسعها لتفادي وقوع ضحايا في صفوف المدنيين بسبب العمليات العسكرية.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي، في المرحلة التالية، أن يركز على ضمان إجراء الانتخابات الرئاسية في أفغانستان بسلاسة. وقد بدأ في الفترة الأخيرة تسجيل الناخبين. وفي الفترة القادمة، ينبغي لقوة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية أن تركزا على تقديم الخدمات للانتخابات العامة باعتبار ذلك إحدى، أولوياتها، ولا سيما، ضمان بيئة آمنة للانتخابات.

ثالثا، يعتمد تحقيق السلام والاستقرار على المدى البعيد في أفغانستان بصورة أساسية على التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة. وقد أدى الجفاف في الفترة الأخيرة وارتفاع أسعار الأغذية إلى المزيد من التدهور في الأزمة الإنسانية في أفغانستان، التي تشكل تهديدا كبيرا للأمن الاجتماعي والاستقرار في البلاد. وعلى المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته بتقديم المساعدة ومد يد العون للحكومة لتقوم بتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية خطوة خطوة.

والصين بصفتها بلدا مجاورا صديقا، تولي أهمية كبرى للاستقرار والتنمية في أفغانستان. ونحن على استعداد للاستمرار في تقديم المساعدة إلى أفغانستان بأفضل ما في استطاعتنا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم بصورة رسمية، سيدي، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أعرب أيضا عن التقدير لتنظيمكم مناقشة اليوم بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والحالة في ذلك البلد. وهذا موضوع يحظى باهتمام مباشر من وفدنا. ونرحب كذلك بتقرير الأمين العام (S/2008/617) ونتقدم بالشكر للسفير إيدي على إحاطته الإعلامية الشاملة.

إن تقرير الأمين العام يوضح أننا نقف عند مفترق طرق صعب في أفغانستان. فتفاقم الهجمات غير المتناظرة لتشمل مناطق كانت خالية من طالبان والقاعدة علامة تثير قلقا بالغا. إن الهجوم على المدنيين وعمال المساعدة الإنسانية وقوافل الأمم المتحدة والممثليات الدبلوماسية، بما فيها بعثتنا في كابول، يؤكد بوضوح همجية العدو الذي نواجهه.

إن تصاعد الوفيات في صفوف المدنيين هو حقا أمر يسبب الإحباط، لكن المسؤولية النهائية عن هؤلاء الضحايا يجب أن تلقى بالكامل على حركة طالبان وتنظيم القاعدة والذين يؤيدونهما ويمكنونهما. إن هذا العنف القاسي يؤكد الحاجة إلى ضمان أن نكون حذرين في أعمالنا الجماعية ورسائلنا. يجب علينا أن نتفادى إعطاءهما إحساسا بالارتياح أو إشارة إلى اليأس؛ وأهم ما في الأمر، ينبغي ألاّ نشرفهما بالمقارنة بين الإرهابيين والقوات النظامية. ونشعر في هذا السياق بعدم الارتياح من الإشارة في هذا التقرير إلى الضحايا الذين تسببت في وقوعهم القوات المناوئة للحكومة والقوات الموالية لها.

إن الطريق أمامنا قد يكون صعباً، لكنه واضح. فليس لدينا خيار آخر سوى العمل جماعياً من خلال استراتيجية ثلاثية في أفغانستان. ولا بد أن يكون الأمن هو العنصر الأول في هذه الاستراتيجية، فبدون الأمن، لن ينعم الشعب الأفغاني ولا بلداننا بعوائد السلام التي انتظرناها فترة طويلة بعد عقود من الحرمان في أفغانستان. والعنصر الثاني يجب أن يكون زيادة قدرات الإدارة في أفغانستان، وإلا فإننا

سنخاطر بوضع المسؤولية على الشركاء الأفغان دون كفالة أن تكون لديهم القدرة على الاضطلاع بها. والعنصر الثالث هو الجانب الإقليمي، فما لم تتمتع أفغانستان بالسلام في منطقتها والعكس بالعكس، لا يمكننا أن نأمل في استقرار أفغانستان وحدها من الداخل. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى هذه الجوانب الثلاثة المترابطة.

أولا، بالنسبة للأمن، ليس الوقت الآن للتشكيك أو التردد في تنفيذ تدابير قوية داخل أفغانستان، بينما نقوم بتوسيع تنسيق الجهود السياسية – العسكرية خارج حدود أفغانستان. وعلينا أن نمضي قدما في تحقيق الهدف الثابت متمثلاً في تقويض قدرة طالبان على القتال، بينما نحرمهم في الوقت ذاته من الملاذات الآمنة والتمويل والأسلحة. ويجب أن تكون هناك مواءمة أوثق بين الاستعمال المتسق للقوة حيث تتواجد المجموعات الإرهابية والأهداف السياسية لجهودنا في أفغانستان، التي يجب أن تقوم فيها قوة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور هام.

وهذا يأخذني إلى النقطة الثانية، التي تتعلق بالتنمية والمساعدة الدولية. فبعد اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان في مؤتمر باريس في حزيران/يونيه، لدينا الآن خريطة طريق واضحة. وعندنا في الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دليل معيّن لمساعدتنا في مواءمة مساعدتنا وفقا للاستراتيجية. وتقع المسؤولية علينا للمضي قدما في جهودنا بطريقة تتسق مع الأهداف المحددة في تلك الاستراتيجية. وهنا، لا بد لبعثة الأمم المتحدة والحكومة الأفغانية من القيام بدور قيادي.

إننا نتشاطر الشعور الذي جسده تقرير الأمين العام بالحاجة إلى أن يقدم المجتمع الدولي الموارد بل والزخم السياسي ”لعكس مسار التوجهات السلبية والإسراع في إحراز تقدم في تلك المجالات التي حققنا فيها نجاحات“ (S/2008/617، الفقرة ٦). وفي الإطار الخاص للأمم المتحدة، من الأساسي الآن أن ندعم التزامنا المعلن بذلك الدور الجديد لبعثة الأمم المتحدة بضمان توفير الموارد لها للقيام بذلك الدور.

ونردد كذلك الدعوة التي وجهها عدد من المتكلمين لبذل جهود أكبر لمعالجة الحالة الإنسانية المتردية، ولا سيما الأزمة الغذائية.

وفي الإطار المحدد للموارد، تدعم الهند أيضا زيادة ترشيد المساعدة من خلال الميزانية الوطنية الأفغانية. فالتقدم المستدام يعتمد على قدرتنا على تعزيز بناء القدرة في جميع قطاعات الإدارة، بما في ذلك عملية الميزانية بقدر الآليات الحكومية الأخرى. وفي الوقت ذاته، علينا أن نكفل توفير الموارد الكافية لهذه الوكالات الحكومية الحديثة التدريب. ولهذا السبب، يعتبر بناء القدرة عنصرا ذا أولوية في كل برامج المساعدة الهندية في أفغانستان. وفي هذا السياق، أود أن أضيف أن الهند قد أعلنت في الفترة الأخيرة عن زيادة في التزاماتها إزاء أفغانستان، التي ستبلغ الآن ١,٢ بليون دولار. ونحن مسرورون أيضا لاكتمال طريق زارانج – ديلارام السريع، وهو أحد مشاريع البنى التحتية الرئيسية الثلاثة التي تنفذها الهند في أفغانستان.

والتعاون الإقليمي هو الشق الثالث من العناصر الثلاثية التي يجب تنفيذها بصورة متوازية لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التعاون الاقتصادي الإقليمي. فانضمام أفغانستان إلى رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وعضويتها في المجموعات الإقليمية الأخرى، مثل منظمة تعاون شنغهاي، يهدف إلى تنشيط روابط أفغانستان التاريخية مع بلدان منطقتها.

ومع ذلك، يبقى التحدي الرئيسي هو ضمان التنفيذ الفعلي للبرامج التي تنشأ في مثل هذه العمليات الإقليمية.

وتشمل تلك العمليات إزالة العقبات التي تعيق التوسع في الروابط التجارية والاقتصادية، بما فيها الحواجز التي تعترض التجارة البرية والعبور وتشغيل الآليات لمعالجة التحديات التي يشكلها تهريب المخدرات والإرهاب العابر للحدود وما إلى ذلك. وفي النهاية، فإن كل تحد هو فرصة، لكننا نحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لتنفيذ التدابير قبل أن نستفيد من الفرص.

وفي الختام، لا بد لي أن أؤكد من جديد الحاجة إلى تفادي التوقعات المفرطة. وفي حين إننا قد نميل إلى محاولة تقليد نماذجنا الاجتماعية – الاقتصادية في بلد يحتاج إلى كل شكل من أشكال المساعدة بعد عقود من الصراع، فإننا لا نستطيع واقعياً أن نحل جميع مشاكل أفغانستان مرة واحدة. ولذلك علينا أن نقبل بأن إحراز التقدم سوف يستمر في كل قطاع على حدة، بصورة جزئية وأحيانا بصورة عرضية. ومع ذلك، فإن لم نتحل بالصبر والمثابرة، لا نستطيع ضمان أن نتبع على الأرض نهجا بناء على الطلب، وبدون هذا النهج، لن يتوفر لأفضل جهودنا الشرعية اللازمة. ولهذا السبب، نؤكد مجددا على أهمية عملية تحديد الأولويات التي يقودها الأفغان.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام كاي إيدي على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا هذا الصباح. ونقدر كذلك تقرير الأمين العام (S/2008/617).

إننا نشاطر الأمين العام تقييمه الصريح للحالة الصعبة في أفغانستان. والحالة الأمنية والإنسانية، بصورة خاصة، هي مصدر قلق بالغ. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نعترف بالإنجاز الكبير في جهود بناء الدولة خلال السنوات السبع الماضية. وبالجهود الجادة التي تبذلها الحكومة والشعب في أفغانستان والدعم الموحد الذي يقدمه المجتمع الدولي، نعتقد اعتقادا راسخا أنه يمكن عكس مسار الوضع. وسوف يكون اجتماع اليوم هذا فرصة هامة لإظهار التزامنا الثابت بمساعدة الشعب الأفغاني في تحقيق تطلعاته.

إن الحالة الأمنية تشكل شاغلا بالغ الأهمية. ولأن المتمردين يعتمدون بشكل أكبر على الهجمات غير المتناظرة، فقد ارتفع عدد الضحايا من المدنيين الأبرياء. ويساورنا بالغ القلق من أنه حتى عمال المساعدات الإنسانية وقوافلهم قد أصبحت أهدافا بصورة متزايدة. لقد قتل في الفترة الأخيرة عامل ياباني للمساعدة الإنسانية. وهذه الهجمات الفظيعة ليست مقبولة. إننا ندين جميع الهجمات ضد أولئك الأبرياء الذين يدعمون أفغانستان دعما حقيقيا.

ولا بد من تعزيز قوات الأمن الأفغانية بصورة عاجلة. وتدعم اليابان دعما تاما القرار الذي اتخذه المجلس المشترك للتنسيق والرصد لتوسيع الجيش الوطني الأفغاني. ولا بد أيضا من الإسراع في عملية إصلاح الشرطة الوطنية الأفغانية ووزارة الداخلية. وتدعم اليابان جهود الحكومة الأفغانية وذلك بتقديم المساعدة لدفع رواتب الشرطة من خلال الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان. ولتحسين الوضع الأمني، تعتبر مسألة إدارة الحكومات المركزية والمحلية أساسية ويجب معالجتها بصورة جدية. ونتوقع متابعة الجهود المبذولة لمكافحة الفساد واتخاذ تدابير فعالة.

وتقوم القوات الدولية بدور لا غنى عنه في حفظ أمن البلاد. وترحب اليابان باعتماد القرار ١٨٣٣ (٢٠٠٨) بالإجماع كدليل على تضامن المجتمع الدولي في الحرب ضد الإرهاب. واليابان عازمة على مواصلة القيام بدورها الهام في دعم عملية تحالف الحرية الدائمة في المحيط الهندي.

إن حل المجموعات المسلحة غير المشروعة يساهم في تحسين الوضع الأمني. وقد تم تفكيك أكثر من ٣٧٠ مجموعة مسلحة غير مشروعة في أفغانستان. وتنفيذ المشاريع الإنمائية في المحافظات الملتزمة بتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة قد أصبح أكثر كفاءة عنه في أي وقت مضى. ومع ذلك، ونظرا لأهمية وإلحاحية تلك الجهود، لا بد من الإسراع في وتيرة التقدم. وسوف يكون إنشاء وحدة لتفكيك المجموعات المسلحة غير المشروعة في وزارة الداخلية في الأسابيع القادمة خطوة إلى الأمام. وستواصل اليابان القيام بكل ما في وسعها لدعم حكومة أفغانستان من خلال تنسيق السياسة وتقديم المساعدة الضرورية في هذا المجال.

ومكافحة المخدرات مسألة أخرى ذات أولوية تتطلب عملا عاجلا. وبالبناء على الجهود الجارية، بما في ذلك التنفيذ التام للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، لا بد من استكشاف تدابير إضافية لقطع العلاقة بين المتمردين وإنتاج المخدرات وتهريبها.

وفي مجال إعادة الإعمار والتنمية، لا بد من اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان على أساس نتائج مؤتمر باريس. ونرحب بالقرار المتخذ مؤخراً الذي يقضي بجعل عملية اتخاذ القرار في المجلس المشترك للتنسيق والرصد أكثر سلاسة وفعالية.

ومع ذلك، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله على الجانبين الأفغاني والدولي. فلا بد من متابعة الالتزامات والتعهدات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه من خلال تنفيذها فورا. ويسرني أن اليابان، من جانبها، قد نفذت تقريبا جميع التزاماتها المالية السابقة، وسوف ننفذ التعهد الإضافي الذي التزمنا به في باريس في الوقت المناسب. وأود أن أنضم إلى دعوة الأمين العام إلى ترجمة التعهدات إلى عمل عاجل.

ويجب ألا تفشل انتخابات عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ نظرا لأهميتها. إن نجاحها حيوي بالنسبة إلى تعزيز جهود بناء الأمة والديمقراطية في البلد. ومن الضروري كفالة أن يتم التعبير عن إرادة الشعب الأفغاني بتراهة. ولقد بدأت عملية تسجيل الناخبين كخطوة أولى للتحضيرات، وستتبعها خطوات أخرى. وعلى الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي القيام بكل جهد ممكن معا لإكمال التحضيرات اللازمة في وقتها لكي يتم تنظيم الانتخابات بطريقة حرة وعادلة وآمنة. وستقدم اليابان دعمها الكامل للحكومة الأفغانية والأمم المتحدة.

إن التعاون الإقليمي هو أحد العناصر الأساسية الأخرى لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلد. ونحن نرحب بالخطوات الإيجابية كالتخطيط لعقد مجلس السلام المقبل ومؤتمر التعاون الاقتصادي الأفغاني المنعقد حاليا. وتعطي اليابان الأولوية لمساعدة منطقة الحدود الأفغانية – الباكستانية، بما في ذلك متابعة مبادرة مجموعة الثمانية.

إن عكس الاتجاه السلبي الحالي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي هما تحديان كبيران يواجهان المجتمع الدولي ككل. وفي هذا المسعى، سيكون الدور التنسيقي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (يوناما) حيويا أكثر من أي وقت مضى. وأنا أثني على قيادة السيد كاي إيدي في اضطلاعه بتلك المهمة التي تمثل تحديا، كما أثني على تفاني موظفي اليوناما الذين يعملون في ظل ظروف شديدة القسوة. وتدعم اليابان تعزيز القدرة والاحتياجات ذات الأولوية لليوناما كي تتمكن من الوفاء بالولايات التي كلفها بها المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي يا سيدي أن أبدأ بتهنئتكم لتوليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. كما نعرب عن امتناننا للأمين العام وممثله الخاص، السيد كاي إيدي، على جهودهما الصادقة. وأود أن أشكر جميع زملائهما من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (يوناما) على التزامهم القوي وتفانيهم القيم تجاه تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. والدور المركزي للأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية في أفغانستان هو دور ذو أهمية قصوى، ونحن ندعمه بالكامل.

إن التقرير الأخير للأمين العام (S/2008/617) المتعلق بالحالة في أفغانستان، فضلا عن الواقع على الأرض، يقدمان لنا صورة مختلطة. فلقد شهدنا من جهة إنجازات هامة اضطلعت بها حكومة وشعب أفغانستان في العديد من المجالات؛ إلا أنه من جهة أخرى، وبالرغم من كل هذه الإنجازات، لا يزال هناك العديد من التحديات الصعبة – مثل انعدام الأمن وزراعة الخشخاش وإنتاج المخدرات وتهريبها والأزمة الإنسانية، ضمن أمور أخرى – التي يجب التصدي لها بفعالية والتي تواصل تهديد الاستقرار والتنمية في أفغانستان، بالإضافة إلى المنطقة، بل وتتجاوز حدودها.

ومن دواعي القلق العميق أن الحالة الأمنية في أفغانستان قد تدهورت، كما يشير التقرير المعروض على المجلس. إن تزايد الهجمات الإرهابية والعنف في بعض أجزاء أفغانستان بسبب حركة الطالبان ومنظمة القاعدة وغيرهما من المجموعات الإرهابية، بالإضافة إلى تفشي الاتجار بالمخدرات، قد ولدَّا تحديات جسام. والزيادة في الإصابات بين المدنيين الناتجة عن الإرهاب وهي الإصابات التي تُعزى جزئيا إلى العمليات العسكرية للقوات الأجنبية تشكل أيضا أحد الشواغل التي تشغل الشعب الأفغاني والرأي العام الدولي.

إن عقول وقلوب الشعب الأفغاني الذي كابد أنواعا مختلفة من المشقات والمعاناة خلال العقود القليلة الماضية لا يمكن كسبها بالاعتماد على العمليات العسكرية فحسب؛ ولن يكون ذلك ممكنا من خلال محاولة إرضاء المتطرفين والإرهابيين الذين لن يرضوا بأقل من إعادة البلد إلى التطرف الذي شهدته في الماضي. بل كما ذكر سفير أفغانستان، يمكن تحقيق ذلك عندما يشعر المواطن الأفغاني بنتائج المساعدة والدعم من المجتمع الدولي في حياته اليومية، ومن خلال إعادة إعمار البنى التحتية وبناء القدرات والتدريب والتربية وتنمية القطاعات المهمة مثل قطاع الزراعة.

وتزايد انعدام الأمن في أفغانستان يشير بوضوح إلى أن المحاولات التي قامت بها دول بعينها لمهادنة بعض المتطرفين والجماعات الإرهابية قد أتت بنتيجة عكسية وزادتهم جرأة. وهذا مبعث قلق كبير بإمكانه أن يخلق نمطا جديدا من التطرف في المنطقة.

فضلا عن ذلك، نحن نرى أنه يجب تعزيز الجيش الأفغاني والشرطة الوطنية بصورة جادة. وينبغي تسريع نقل المسؤولية الوطنية عن الأمن للأفغان إذا ما أريد معالجة مشكلة انعدام الأمن في أفغانستان بفعالية. وقد كان تسليم المسؤولية الرئيسية عن الأمن في كابل للقوات الأمنية الوطنية بقيادة الجيش الوطني الأفغاني في آب/أغسطس ٢٠٠٨ خطوة مهمة في هذا الاتجاه. وينبغي أن يُبنى على هذا التطور المهم وأن يستتبع بالمزيد من الخطوات.

لقد ازدادت غلات المحاصيل في عام ٢٠٠٨ في أفغانستان، كما تشير تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وإن زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها، وهي أمور ذات تأثير عكسي على أمن ذلك البلد، قد استمرت بلا هوادة. ومن دون شك، إن مكافحة هذا التهديد تتطلب استراتيجية طويلة الأمد. واتساع مدى

التهديد يتطلب جهودا أكثر تصميما وتنسيقا من قبل أفغانستان والمجتمع الدولي. وجمهورية إيران الإسلامية، من جانبها، لم تدخر وسعا في مكافحة ذلك التهديد. لقد شرحت مساعينا حيال ذلك الصدد في بياناتي السابقة في مجلس الأمن. ومع مواصلة هذه المكافحة بعزيمة لا تكل، نتوقع من المجتمع الدولي أن ينضم إلينا وأن يشارك بشكل أكثر جدية في هذه المكافحة بهدف إنقاذ الشعوب حول العالم من التأثير المدمر لهذا الخطر.

إلا أنه، وبالرغم من كل الشواغل وأوجه عدم اليقين التي أشرت إليها، هناك شيء واحد واضح، ألا وهو أن شعب وحكومة أفغانستان يواصلان إثبات عزمهما على عدم الانحناء أمام الصعاب التي يواجهانها بل على تجاوزها والعمل من أجل أفغانستان مستقرة ومزدهرة وديمقراطية. وهما يحتاجان في ذلك الصدد إلى دعم كل واحد من أعضاء المجتمع الدولي. إن مؤتمر باريس الذي انعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والذي أطلقت فيه الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، قد أتاح للمجتمع العالمي الفرصة لإعادة التأكيد للأفغان على أن المجتمع الدولي سيقف إلى جانبهم مقدما مساعدته ودعمه بينما يواصلون مسيرتهم نحو الاستقرار والأمن والتنمية. ونحن نتفق مع التقرير القائل إن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية وإعلان باريس قد وضعا خريطة طريق للجهود المستقبلية لحكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان.

إن لجمهورية إيران الإسلامية، إلى جانب الدول المجاورة والعالم بشكل عام، مصالح حيوية في أن تكون أفغانستان دولة مستقرة وآمنة وتتمتع بالرفاه، وبأن تتمتع أفغانستان بالسلام في الداخل ومع جيرانها. لقد أنفقنا خلال السنوات الست الأخيرة ما يزيد على ٣٠٠ مليون دولار في مساعدة الأفغان على إعادة إعمار بلادهم من خلال الإنفاق على بناء البنية التحتية بشكل أساسي، وعلى بناء القدرات. وكمثال على ذلك، وكما يشير التقرير، فقد وقعت إيران مؤخرا مذكرات تفاهم مع أفغانستان بشأن التجارة الثنائية، وتم الاتفاق على تشييد مركز لتدريب المعلمين في كابل. بالإضافة إلى ذلك، وقعت المديرية المستقلة للحكم المحلي اتفاقا مع إيران لتوسيع نطاق التدريب في مجال الخدمة العامة.

واستضافت بلادي أيضا أكثر من ثلاثة ملايين مواطن أفغاني خلال العقود الثلاثة الماضية. وفي الوقت الحالي، يوجد حوالي ٩٦٠ ألف لاجئ أفغاني مسجل في إيران، إضافة إلى مليون مواطن أفغاني آخر يعيشون بشكل غير قانوني في بلادنا. وطوال كل هذه السنوات، يحصل المواطنون الأفغان، ولا يزالون، على تسهيلات التعليم وتسهيلات الرعاية الاجتماعية في إيران ويستفيدون من نفس الدعم مثل شعبنا.

ويحدونا أمل جدّي في أن يساعد المجتمع الدولي في عملية تمكين المواطنين الأفغان من العودة إلى وطنهم والمساعدة في تهيئة الظروف اللازمة لتسهيل عودتهم الطوعية في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد باكستان، أود أن أعرب عن سعادتنا لرؤية الصين، وهي صديق عظيم، تترأس مجلس الأمن. ونتمنى لكم كل النجاح. وأود أيضا أن أهنئ السفير ميشيل كافاندو، ممثل بوركينا فاسو، على رئاسته الناجحة للمجلس الشهر الماضي، وأشكر السيد كاي إيدي على إفادته هذا الصباح.

نحن ممتنون لفرصة المشاركة في هذه المناقشة المهمة. إن هدف تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في أفغانستان يواجه تحديات شاقة. وتقرير الأمين العام

(S/2008/617) يرسم صورة مختلفة ويصف تدهورا عاما للحالة في أفغانستان. وبعد مضي أربعة أشهر على مؤتمر باريس، إن ذلك يشكل مصدر قلق، وهذا وقت للتفكير.

إن التحدي في أفغانستان دون شك صعب ومعقد. ولا يوجد حل سريع. وإنما يتطلب مشاركة متواصلة والتزاما مستمرا من المجتمع الدولي بدعم أفغانستان. ولقد تحقق بهذا الدعم تقدم كبير في السنوات الأخيرة. وذلك الأساس يحتاج إلى تعزيز. وهناك حاجة إلى استراتيجية شاملة بحق للتعامل مع بقية التحديات الصعبة المتعلقة بالمصالحة والأمن والمخدرات والحكم الرشيد والتنمية. ولضمان الفعالية والنجاح، يجب وضع هذه الاستراتيجية وتنفيذها بملكية أفغانية كاملة. وإن بناء القدرة في كل المجالات وعلى كل المستويات عنصر أساسي من عناصر تلك الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، يشير تقرير الأمين العام إلى فجوات وأوجه قصور خطيرة يجب معالجتها.

إن الافتقار إلى الأمن لا يزال مشكلة رئيسية ومصدرا كبيرا للقلق. لكن، التقرير لا يبدو واضحا جدا فيما يتعلق بالأسباب وراء عدم الأمن. فبينما يقدم بعض الإحصاءات، يخلو من المعلومات المتعلقة بالعوامل المتعددة والمعقدة التي تسهم في عدم الأمن في أفغانستان. وعلاوة على ذلك، فإنه يقدم وجهة نظر غير متبصرة بشأن المسألة عبر الحدودية، بإشارة منعزلة ليست فقط غير مدعومة بأدلة لكنها أيضا تتعلق بأمر لا تملك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان القدرة ولا الخبرة للتحقق منه بشكل مستقل. وفي ذلك الصدد، نتوقع التزام الحذر المناسب في المستقبل.

يجب التعامل مع الأمن بكل جوانبه، بما فيها تهديدات تمرد الطالبان والقاعدة ومن تبقى من أمراء الحرب والمنافسات بين الفصائل والنشاط الإجرامي والجماعات المسلحة غير المشروعة الأخرى، إضافة إلى الارتباط القوي بشكل متزايد مع الاتجار بالمخدرات. ومن الواضح أن تلك المشاكل متأصلة بصفة رئيسية في أفغانستان ويجب التعامل معها على هذا الأساس. ومن البديهي أن محاولات إعطاء انطباع بأن المشاكل آتية من الخارج محاولات تهزم نفسها، ونحن لا نتفق في الرأي مع بعض تصريحات ممثل أفغانستان اليوم. وبصرف النظر عن كونها غير صحيحة ومضللة، فإن تلك التصريحات تتعارض مع المشاركة البناءة بين بلدينا على أعلى المستويات السياسية.

وعلاوة على ذلك، إن الأمن لا يمكن فصله عن القضايا الأوسع المتعلقة بالمصالحة وتحسين الحكم والتنمية والإعمار. وذلك العدد الكبير من التحديات يتطلب جهدا جماعيا يقوم على تعاون الجميع والتحمل المشترك للمسؤولية.

إن هناك حاجة إلى المزيد من العمل في مجال مكافحة المخدرات. والإجراءات القصيرة الأجل تحتاج إلى استكمالها بحلول شاملة ودائمة وطويلة الأجل قائمة على توفير سبل بديلة للعيش والتنمية. وكما ورد في تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الآونة الأخيرة، لا معنى لتقليل زراعة الأفيون إذا تحول المزارعون لزراعة القنب. وذلك يحدث في بعض المقاطعات الخالية من الأفيون، في الشمال على سبيل المثال. هناك حاجة إلى بحث القضية بجدية والتعامل معها.

إن الحالة الإنسانية التي تزداد سوءا، وتتفاقم بشكل خاص بسبب تصاعد أسعار المواد الغذائية، يجب معالجتها بشكل عاجل. وفي المعركة من أجل كسب القلوب والعقول، تكون الحرية من العوز ضرورية مثل الحرية من الخوف، التي تتأثر أيضا للأسف سلبا نتيجة زيادة عدد الضحايا المدنيين في أفغانستان.

وإن إجراء مصالحة وطنية حقيقية يمكن أن يعزز بدرجة كبيرة الجهود الأفغانية والدولية لتحقيق السلام والاستقرار في البلاد. وإن كسب تأييد الأغلبية المسالمة ضروري لعزل وكسر التمرد. ونحن ندعم الجهود الأفغانية من أجل المصالحة كجزء من نهج شامل.

وللأمم المتحدة دور محوري في الجهود الدولية في أفغانستان. إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ليست مجرد مكتب خارجي يرفع تقارير عن الحالة على الأرض. فهي لديها ولاية محددة تحديدا دقيقا، ونحن نقدر العمل الجاري للوفاء بالولاية. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد لو أن التقرير ألقى بمزيد من الضوء على الجهود والإجراءات التي تنفذها البعثة، من حيث الأرقام والتطور، للقيام بدورها التنسيقي العام لتسهيل عملية دعم أكثر نشاطا وتوجها نحو الإنجاز.

إننا نوافق على ملاحظة الأمين العام بأن النجاح يتوقف في النهاية على التنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه. وجاءت التوصية بإحداث طفرة سياسية أيضا لتضرب على الوتر الحساس. إنها تؤكد على الحاجة إلى التطلع إلى ما هو أبعد من الخيار العسكري، فهو، رغم أنه ضروري، ليس الحل الوحيد. وفي رأينا، يجب استكمال ذلك بإعطاء دفعة للتنمية الاقتصادية والإعمار. وتحتاج الوعود لأن تترجم إلى منافع ملموسة للشعب الأفغاني، وهذا أوثق الطرق لكسب عقوله وقلوبه. ونعتقد أن إجراء تحليل أساسي موضوعي للحاجات الإنمائية والاستخدام الكامل للموارد والقدرات المحلية يجب أن يكون جزءا من جهود تحسين فعالية المساعدات من أجل التنمية في أفغانستان.

إن أفغانستان المسالمة والمستقرة والمزدهرة في مصلحة السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وهي، قبل كل شيء، مصلحة حيوية بالنسبة لباكستان. وبخلاف إخواننا وأخواتنا الأفغان، لم يعان بلد أو شعب أكثر من باكستان نتيجة الآثار المباشرة لعقود من الصراع وعدم الاستقرار في أفغانستان. لقد استضفنا ملايين اللاجئين على مر السنين. وقد ابتلينا بالمخدرات والسلاح والتدهور البيئي.

فإلى جانب أفغانستان، ستكون باكستان، بالتالي، المستفيد الرئيسي من تحقيق السلام في أفغانستان. سيمكننا السلام من استعادة الهدوء في مناطقنا الحدودية، التي تزعزع سلامها التقليدي بسبب الحرب وعدم الاستقرار في أفغانستان، خاصة بعد عام ٢٠٠١، عندما عبرت عناصر كثيرة من القاعدة والطالبان الحدود إلى باكستان. وسيتيح العودة الكريمة لبقية اللاجئين الأفغان، وهي خطوة ضرورية من أجل الأمن والاستقرار في المنطقة. وسيمكن بلدينا من أن يكونا مركزا للتجارة البينية الإقليمية وممرا للطاقة، وهذا هدف استراتيجي ينطوي على إمكانات هائلة لتنميتنا الاقتصادية. ومن هنا، فإن التزام ودعم باكستان من أجل نجاح الجهود الدولية في أفغانستان، واضح وثابت.

إن أفغانستان وباكستان معا تواجهان وطأة تهديد الإرهابيين. ونحن نعاني من تأثيره المميت بشكل يومي. وكما قال الرئيس زارداري في خطابه أمام الجمعية العامة، إن باكستان ضحية رئيسية في الحرب على الإرهاب. فنحن نعيش معه، نحن هدف الإرهاب، لكننا لن نستسلم له مطلقا.

ونتيجة لدورنا في الحملة ضد الإرهاب، تدهور المناخ الأمني على جانبا بشدة. وسقط آلاف المدنيين الأبرياء ضحايا للإرهاب في باكستان. إن الهجوم المروع يوم الجمعة الماضي على مجلس قبلي في منطقة وراكزاي هو آخر تلك الأعمال التي تستدعي الإدانة. والحكومة الديمقراطية الجديدة، التي تراعي مشاعر شعبنا، تسعى للتوصل إلى الإجماع الوطني

الضروري للتصدي للإرهابيين وهزيمتهم. ونحن نتبع استراتيجية شاملة ضد التطرف والإرهاب، ونستخدم الحوار السياسي والإجراءات الاجتماعية الاقتصادية، لكننا نحتفظ بخيار استخدام القوة وقتما يتطلب الأمر، كما أظهرنا في حملتنا الجارية ضد الإرهابيين والميليشيات المتطرفة في بيشاور.

مساهمة باكستان في محاربة الإرهاب معروفة جيدا. والكثير من النجاح المحرز ضد القاعدة والطالبان إنما تم بفضل دعمنا وتعاوننا. وإن كان عدد الجنود المرابطين وحجم التضحيات المقدمة مقياسا، فإن باكستان وحدها تكون قد فعلت أكثر من إجمالي الجهود التي بذلها الشركاء الدوليون في أفغانستان.

لقد بين وزير خارجيتي، في بيانه أمام هذا المجلس في ٩ تموز/يوليه (انظر S/PV.5930)، عددا من الخطوات، بما فيها مضاهاة التدابير العسكرية – الخطوات التي يمكن أن تتخذها كل الأطراف لتعزيز الجهود التعاونية على أساس المسؤولية المتشاطرة والاحترام التام للسيادة والسلامة الإقليمية، بغية التصدي للتحدي الأمني بصورة فعالة، بما في ذلك إحكام السيطرة على الحدود.

لقد عقدنا العزم على الاضطلاع بدورنا. ونظل ملتزمين بالعمل سوية مع أفغانستان ومع القوات الدولية من أجل تحقيق ذلك الهدف. وباكستان ستواصل تعاونها النشيط مع اللجنة الثلاثية، التي بُعثت الحيوية فيها مؤخرا.

ونحن، بطبيعة الحال، نتوقع مقابلة بالمثل في هذا الدعم والتعاون على أساس حسن النية واحترام كل منا للسيادة والسلامة الإقليمية للآخر وعلى أساس التزام متبادل من كل منا بعدم السماح باستخدام أراضيه ضد الآخر. لن نسمح لقوات أجنبية بتنفيذ عملياتها داخل باكستان. وكما قال رئيسي أمام الجمعية العامة لا يمكننا أن نسمح بانتهاك حرمة أراضينا وسيادتنا. تلك الأعمال لا تفيد في التخلص من بلية الإرهاب، بل إنها تساعد على تمكين القوى التي نخوض المعركة سوية ضدها.

علاقتنا مع أفغانستان متأصلة في جذور التاريخ. إنها علاقة متشابكة متعددة الأوجه بين شعبينا اللذين تربط بينهما الأواصر الأخوية والثقافية والدينية القديمة العهد. ومصيرا بلدينا مترابطان ومتشابكان. وقد عرض وزير الخارجية قريشي، في بيانه أمام المجلس، رؤيا من التنوع والتعزيز لهذه العلاقة. ونادى بالتغلب على الشك وبناء الثقة وحسن النية، وهذا الشعور قابله بالمثل وزير الخارجية الأفغاني سبانتا.

ويسعدني أن أسجل أننا ماضون بثبات في ذلك المسار. وننوي المضي قدما بهمة في كل طرق التعاون الممكنة. وإن الاجتماع الذي عقد في نيويورك مؤخرا بين الرئيس زرداري والرئيس كرزاي، والاجتماع بين وزيري الخارجية، عملا على البناء على الزخم الإيجابي للاتصالات السابقة على المستويات السياسية العليا. وقد اتفق الطرفان على تشارك شامل بناء بشأن مسارات متعددة، بما فيها التعاون في المجالات السياسي والعسكري والاستخباراتي والاقتصادي.

وزير الخارجية سبانتا يتوقع أن يزور باكستان خلال هذا الشهر. وستستضيف باكستان اجتماعا لمجلس جيرغا المصغر في إسلام آباد يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. ونتوقع لمحفل التبادلات بين أفراد الشعبين ذاك أن يقدم مساهمة مفيدة صوب إشاعة السلام والاستقرار في أفغانستان. وإن اللجنة الباكستانية – الأفغانية الاقتصادية المشتركة يتوقع أن تجتمع في كابل في تشرين الثاني/نوفمبر. ونخطط لعقد مؤتمر للتعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان في إسلام آباد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

وسنواصل مساعدة جهود الإعمار في أفغانستان. ومن مجموع التزامنا الكلي البالغ ٣٢٠ مليون دولار، تم بالفعل استخدام ١٣٠ مليون دولار في شتى المشاريع الاجتماعية – الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية. ورغم النقص في القمح في باكستان، نعمل على الوفاء بالتزامنا بتقديم ٥٠ ٠٠٠ طن من القمح بأسعار تساهلية لأفغانستان.

ومن ناحية أخرى، ومع استمرارنا في استضافة ملايين اللاجئين الأفغان، يلزم لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي أن يبذلا المزيد لتيسير عودتهم المبكرة إلى وطنهم ولتأهيلهم داخل أفغانستان.

اسمحوا لي أن أختتم بالقول إننا يمكننا أن ننجح، عن طريق التعاون المتبادل وبدعم من المجتمع الدولي، في بلوغ هدفنا المشترك في السلام والاستقرار والرخاء في أفغانستان والمنطقة. يجب علينا أن ننجح. وإننا ندين بذلك لجيلنا الحاضر والأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد دي كلرك (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم السيد الرئيس على السماح لهولندا بالإدلاء ببيان. نود أن نضيف بضع ملاحظات إلى هذه المناقشة في ضوء التزامنا بالسلام والأمن والتنمية في أفغانستان. إننا نعرض مساعدتنا كبلد مانح، تمشيا مع التزامنا الذي قطعناه في مؤتمر باريس، ودعمنا للاستراتيجية الأفغانية الوطنية الإنمائية، فضلا عن ضم ما يقرب من ٢ ٠٠٠ جندي هولندي إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية عملا بولاية من مجلس الأمن.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للجهود الهائلة التي تضطلع بها أسرة الأمم المتحدة في أفغانستان تحت القيادة القديرة للسفير إيدي. إننا ممتنون للسفير إيدي على بيانه الاستهلالي الواضح الصريح هذا الصباح، وعلى جهوده التي لا تكل.

ما زلنا ندعم تقوية وتوسيع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بمعزل عن الظروف الصعبة. فوجود الأمم المتحدة القوي في أفغانستان سيساعد على تعزيز وحدة مقصد المجتمع الدولي في أفغانستان.

يشير الأمين العام في تقريره الحديث (S/2008/617) إلى تدهور الحالة الأمنية في أجزاء من البلد. إننا نشاطره ملاحظاته وشواغله. والواقع أن تنظيم الطالبان ما فتئ يصعّد من هجماته على ممثلي الحكومة وعلى عمال المعونة، وقد زاد من شدة حملته من العنف والترهيب ضد السكان المحليين.

الإرهاب والعنف هذا ينبغي أن يعزز تصميمنا على العمل في سبيل بلوغ أهدافنا الطويلة الأمد. لا توجد حلول سهلة، ولا يجوز لنا أن نقايض هدفنا الطويل الأمد بقيام أفغانستان مستقرة خالية من الإرهاب تنعم بالسلام مع العالم خارج حدودها بمكاسب أمنية قصيرة الأمد.

السلاح الأقوى ضد الطالبان ليس سلاحا عسكريا. إنه سلاح مدني: إنه حكومة أفغانية كفؤة تظهر بمظهر الشرعية وتتمتع بمصداقية متزايدة بين السكان الأفغان. والإدارة الحكومية يجب أن يجسدها مسؤولون يتحلون بالنزاهة الشخصية وبالرغبة في فتح قنوات الاتصال مع كل القبائل والمجتمعات المحلية ضمن ولايتهم القضائية. لذلك نشجع الحكومة الأفغانية بكل احترام على أن تضاعف جهودها في محاربة الفساد والتورط في الأنشطة المحظورة بين صفوفها هي، وأن تعيّن مسؤولين رسميين على أساس كفاءتهم ونزاهتهم وقدرتهم على فتح قنوات الاتصال مع كل المجتمعات المحلية. ويحدونا الأمل ونثق بأن التعيينات الأخيرة

من قبل الرئيس كرزاي ستساهم في تقوية الإدارة الحكومية هذه.

الانتخابات في العام القادم اختبار حيوي لا يسعنا أن نفشل فيه. وعلينا، أولا وقبل كل شيء، أن نكفل أن تجري الانتخابات في بيئة آمنة. وهنا تؤدي القوات الدولية دورا هاما، لكن قوات الأمن الأفغانية هي التي ستكون في المقدمة. وتلك القوات ما فتئت تتولى المسؤولية عن الأمن في عدد متزايد من المناطق. وإن الجيش الأفغاني على العموم ما انفك يضطلع بمهمته بروح مهنية، مما جعله ينال احترام وثقة السكان، ونحن نأمل أن نرى تطورات مماثلة في الشرطة الوطنية الأفغانية. وينبغي لجهود التدريب الرامي إلى تعزيز قوة الشرطة الوطنية الأفغانية أن تحظى بالأولوية من قبل جميع المعنيين.

إننا ندرك أن المزيد من التقدم في مجال الأمن مطلوب، لا فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة فحسب، وإنما أيضا للسماح للحكومة الأفغانية، بدعم منا، بأن توفر على نحو متزايد الخدمات الأساسية مثل العناية الصحية والتعليم والبنية التحتية المحسنة للشعب الأفغاني. تلك هي السمات التي ستساعد على تقوية إيمان السكان الأفغان وثقتهم بحكومتهم، فتساعد بالتالي في إعادة بناء البلد وزيادة استقراره.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد متوساك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لفرنسا باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أيضا أن أنضم إلى زملائي في الإعراب عن الشكر للممثل الخاص للأمين العام، كاي إيدي، على عرضه التقرير الشامل (S/2008/617)، وعلى الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها اليوم عن الحالة في أفغانستان. وإضافة إلى ذلك أشكر زميلنا الأفغاني على ملاحظاته.

يعطي التقرير تحليلا مضمونيا إلى حد كبير، وينقل، وهذا أهم، شعورا بالإلحاحية. إننا نشاطر تماما الملاحظة بأن من الحتمي أن يرى الشعب الأفغاني وأن يلمس، بطريقة واقعية أكثر، نتائج جهود الإعمار المضطلع بها سواء من قبل الحكومة الأفغانية أو من المجتمع الدولي. ومن رأينا أن التسريع مطلوب في ترجمة التزامات باريس إلى إجراءات سياسية محددة. وفي ذلك المضمار أود أن أشكر الممثل الخاص كاي إيدي على جهوده التي لا تكل لتحسين التنسيق وللدفع بجميع العناصر الفاعلة إلى العمل على جدول أعمالنا المشترك.

إن ألمانيا، بصفتها أحد الشركاء الدوليين الرئيسيين في مساعدة أفغانستان ومساهما كبيرا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، فإنها تلتزم بقوة بمواصلة دعمها الشامل للجهود الدولية المضطلع بها تحت مظلة الأمم المتحدة.

ويقدم تقرير الأمين العام بحق صورة مختلطة عن الحالة الراهنة في أفغانستان. وعلى الرغم من التحديات المستمرة التي ما زلنا نواجهها هناك، لا ينبغي لنا أن ننسى أن أفغانستان قبل ما لا يزيد على سبع سنوات كانت بلدا لا يحصل سكانه على الخدمات الصحية الأساسية، وكانت تنتهك فيها حقوق الإنسان، وكانت المرأة محرومة من الوصول إلى التعليم والمناصب العامة. وعلى هذه الخلفية، يمكننا أن نعترف بالإنجازات الإيجابية التي حققتها الحكومة الأفغانية المدعومة من جانب المجتمع الدولي.

وكما قال وزير خارجية ألمانيا، السيد فرانك – وولتر ستاينمير: ”إن كل شريحة من الأرض يزرعها فلاح مرة أخرى، وكل طفل يتمكن من الالتحاق بالمدرسة مرة

أخرى، وكل مستشفى جديد وكل كيلومتر من الطرق المعبدة يمثل نصرا صغيرا للبشرية“.

وفي العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، ستكون العملية الانتخابية خطوة هامة نحو أفغانستان الديمقراطية المستقرة. وستساعد ألمانيا أفغانستان في عملية التحضير للانتخابات.

إن إعلان باريس يوفر الاستراتيجية وخارطة الطريق من أجل بذل جهود متجددة ومعززة من جانب حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي لمواجهة التحديات المتبقية. ونحن ندعم بقوة مفهوم زيادة الملكية الأفغانية في جميع جوانب الحكم التي يمثلها إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان، ونذكر بأن اتفاق أفغانستان سيظل يشكل الأساس المتفق عليه لعملنا.

وهناك حاجة إلى زيادة جهود الحكومة الأفغانية لتحسين الحكم في كل المجالات، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز مكافحة الفساد. وينبغي لنا أن نشجع الحكومة الأفغانية على اتخاذ مزيد من الإجراءات الحاسمة لمكافحة الإرهاب والفساد والاتجار بالمخدرات وسلائفها الكيميائية وإنتاجها، ومواصلة إصلاح النظام القضائي، لتتمكن من تحسين حالة حقوق الإنسان.

إننا نرى في التعديل الحكومي الأخير إشارة مشجعة على النية السياسية لتعزيز جدول أعمال الإصلاحات. ونحن على استعداد لتعزيز التعاون مع السلطات الأفغانية لكي تضع موضع التنفيذ الأولويات التي حددها مؤتمر باريس، ألا وهي تعزيز المؤسسات والنمو الاقتصادي، والتركيز بصفة خاصة على الزراعة والطاقة.

وترحب ألمانيا بالدور الرائد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنسيق الجهد المدني الدولي، وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على ضرورة توفير الموارد الكافية للبعثة لكي تتمكن من تنفيذ ولايتها بعد تمديدها.

ونحن على استعداد للوفاء بمسؤولياتنا الدولية ونلتزم بقوة بمواصلة دعمنا لأفغانستان. وفي هذا الصدد، زادت ألمانيا مؤخرا مساعداتها الإنمائية إلى أفغانستان بقيمة ٣٠ مليون يورو لتصل في عام ٢٠٠٨ إلى ما مجموعه ١٧٠ مليون يورو. وبعد غد، سيصوت البرلمان الألماني على مقترح الحكومة لتمديد بقاء مساهمة ألمانيا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بالإضافة إلى زيادة عدد الأفراد إلى ٤ ٥٠٠ جندي بإضافة ١ ٠٠٠ جندي وجندية. وفي الوقت ذاته، إن ألمانيا مستعدة لمضاعفة عدد ضباط الشرطة الألمان في إطار بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، وتمشيا مع جهود الاتحاد لتعزيز قوة البعثة. وفي ضوء الأزمة الغذائية الماثلة، خصصت ألمانيا أموالا إضافية بصورة سريعة لتعزيز قدرة العمل الإنساني لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وتتشاطر ألمانيا القلق المعبّر عنه في تقرير الأمين العام بشأن وقوع الضحايا المدنيين، الناجم بشكل رئيسي عن تزايد العنف والنشاط الإرهابي لطالبان والقاعدة والإرهابيين الآخرين وتكتيكاتهم غير المتناظرة. وقد اتخذت القوة الدولية للمساعدة الأمنية تدابير للحد من خطر إصابة الضحايا بين المدنيين غير المستهدفين ووضعت إجراءات للمراجعة بعد العمليات. ونحن نسلم بالحاجة إلى مواصلة الجهود من جانب القوات الدولية لتجنب وقوع الضحايا المدنيين خلال العمليات العسكرية.

وتماشيا مع تقرير الأمين العام، تود ألمانيا أن تشجع جميع الشركاء الإقليميين على مواصلة الجهود لتعزيز التعاون الإقليمي في جميع الميادين. وأخيرا، أود أن أعرب عن خالص الامتنان لجميع الرجال والنساء الذين يساعدون على تحسين الحالة في أفغانستان. إنهم جميعا يستحقون منا أسمى آيات الاحترام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن النرويج ملتزمة تماما بإعادة بناء أفغانستان. وفي مؤتمر باريس، المعقود في حزيران/يونيه الماضي، أعلنت النرويج تبرعها بمبلغ ٥٠٠ مليون يورو للفترة المشمولة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان. وهذا يجعل من أفغانستان المتلقي الأكبر لمساعدات النرويج الإنمائية والإنسانية.

ونحن، بوصفنا أصدقاء لأفغانستان، نشعر بالقلق إزاء كل التقارير السلبية حول التطورات في ذلك البلد. وعلينا ألا نعرض أفرادنا في الميدان، أو جنودنا وأفراد المساعدة الإنسانية لفتور الهمم بالحديث بلغة الهزيمة والتراجع. وعلينا بدلا من ذلك أن نركز على تحسين الحالة الأمنية ومضامينها الهامة. فليست كل أفغانستان معرضة للصعوبات على نحو متساو. إن ثلاثة أرباع الحوادث الأمنية التي وقعت هذا العام، تركزت في جزء من البلد يعيش فيه ما لا يزيد على ٦ في المائة من سكان البلد.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث مسائل.

أولا، أود أن أشير إلى الانتخابات. إن الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقومان بعمل هام في مساعدة السلطات الأفغانية على التحضير للانتخابات. وفي مقدمة أولوياتنا الآن ضرورة المساعدة في تسجيل الناخبين، ونشر المعلومات عن الانتخابات، وتوفير الأمان للمقترعين، وخاصة للنساء الناخبات. ويجب أن تجري الانتخابات وفقا للخطة، ونأمل أن تثبت أن طالبان تخسر مواقعها.

ثانيا، يتعين علينا نحن – المانحين الذين تعهدوا بالدعم في باريس – أن نفي بتعهداتنا. ويجب أن نخضع جميعا للمساءلة في فترات منتظمة، وأن نسمح بالتنسيق فيما بيننا، كما اتفقنا في باريس. وفي الوقت ذاته، إن حكومة أفغانستان التي تعهدت بمكافحة الفساد والمخدرات، يجب أن تخضع للمساءلة. وتعيين السيد أتمار مؤخراً وزيرا للداخلية يعتبر أمراً مشجعا وواعداً في هذا المجال.

ثالثا، يجب ألا نضيع الوقت بإبطاء جهود الممثل الخاص، السيد كاي إيدي، لبناء تنظيم للأمم المتحدة في أفغانستان يتسم بالاقتصاد والكفاءة. وقد لقي السيد إيدي الترحيب بوصفه ممثل الأمم المتحدة الذي بعث الأمل في جهودنا في أفغانستان، ولا ينبغي لنا – وأستعير هنا عبارة من الأزمة المالية – أن نرمي على كاهله ديوننا السيئة ونتمنى له حظا سعيدا. بل يقع على عاتقنا واجب جدي لدعمه في كل يوم.

وإذا كان لجهودنا أن تتكلل بالنجاح في أفغانستان، فمن الضروري أن تتوفر لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الموارد اللازمة والعدد الكافي من الموظفين المؤهلين لأداء الوظيفة. وهذا هو الطريق الوحيد لتنفيذ الولاية المعززة للبعثة ولتلبية التوقعات الكبيرة منها. إننا نحث الدول الأعضاء والأمانة العامة على دعم البعثة والسيد كاي إيدي في جهودهم لإعادة بناء أفغانستان ولمكافحة البيروقراطية عندما تقف حجر عثرة في الطريق.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيد إيدي للرد على التعليقات والأسئلة التي طرحت.

السيد إيدي (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أجيب على سؤالين موجهين من سفير كوستاريكا. إن التعليق بطريقة تفصيلية على تغيير في حكومة بلد ذي سيادة، ربما لا يخلو من بعض الجرأة. ولكن علي أن أقول إنني أعرف السادة المحترمين الذين تم تعيينهم في مناصبهم الجديدة. وأنا على اقتناع بأن التفاني موجود وكذلك المعرفة والخبرة المشهود لها. ولذلك، أعتقد أيضا أن التغيير تم الترحيب به

من قبل الجميع. ولذلك، أقول أيضا إن هذا يمثل فرصة سانحة. والمواضيع التي نحن بصددها تعتبر أساسية حقا بالنسبة للجهود العامة. ولذلك السبب أيضا أثني على الرئيس لقيامه بتغيير الوزراء في تلك الوزارات بالذات وبثه روحا جديدة في الحكومة.

وبعد ذلك، تأتي مسألة التنسيق الصعبة. هل لي أن أقول بضع كلمات عن ذلك؟ أولا، هناك مسألة توفير الموارد: لقد كانت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولا تزال صغيرة الحجم، وكما قلت، هي بعثة هزيلة القدرات. وقد تشكلت البعثة في فترة لم نكن بحاجة خلالها إلى نوع الكفاءات والخبرات المحددة التي نحتاجها اليوم ولذلك فمن الصعب تغيير سمة البعثة.

ثانيا، نحن في مبنى حيث وضعت، على مر السنين والعقود، القواعد والأنظمة التي تتسم على الأرجح بأهمية كبيرة في تنظيم الأنشطة ولكن في بعض الأحيان قد تبطئ سير الأمور قليلا – وأنا لا ألقي باللوم على الأمانة العامة لأنها تتصرف بناء على تعليمات من الدول الأعضاء.

واسمحوا لي أن أعطي مثالا واحدا: لقد أناط مجلس الأمن بالبعثة ولاية في آذار/مارس؛ وأوكل إلينا مؤتمر باريس مسؤوليات إضافية في حزيران/يونيه. وحتى نتمكن من الوفاء بتلك الولاية، يتعين علينا وضع ميزانية توفر الموارد اللازمة. وتجري مناقشة الميزانية طوال السنة، ويتم إقرارها في وقت ما من كانون الأول/ديسمبر وبعد ذلك تبدأ عملية التوظيف بالفعل. ويعني ذلك أنه بحلول أيار/مايو أو حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ستتوفر للبعثة الموارد التي تحتاجها لتنفيذ الولاية التي أوكلت إليها في آذار/مارس ٢٠٠٨. وبعض الدول الأعضاء لا تتحلى بالصبر. وأستطيع أن أؤكد لها أنني أترقب بفارغ الصبر أكثر منها، لأنني أعاني من الضغوط يوميا لعدم التناسب بين الموارد والولاية. ومع كل الاحترام الواجب؛ يصوّت المجلس مؤيدا لولايات ضخمة وبسرعة، ولكن هل يصوّت بنفس السرعة مؤيدا للموارد الضخمة؟ وهنا تكمن المشكلة، وهنا حيث يعاني الناس على أرض الواقع من الضغوط.

وثمة عنصر ثالث. وسأوجز. فهناك طريق طويل – كما نعلم – من الإعلانات عن التبرعات السخية إلى تغيير السياسات والعمل المنسق، إلى تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع. وقال نائب الممثل الدائم لباكستان – إنه لا يوجد حل سريع. وهو محق تماما ولكن مع ذلك أشعر أحيانا أن بعض البلدان، هنا وفي أماكن أخرى، التي ينبغي لها أن تعلم أنه لا توجد حلول سريعة، تتزع إلى الاعتقاد بأن لدينا حلولا سريعة. ونحن جميعا نعلم أن الأمر ليس كذلك. فلنعمل معا بثبات وحزم وبعد ذلك سوف نرى النتائج.

ذلك هو ردي المتعلق بمسألة التنسيق. ويسرني أنكم منحتموني هذه الفرصة للرد. وكل ما بوسعي أن أقوله لكم هو أن الحصول على الموافقة بشأن مسألة آليات التنسيق التي أعلنت أنني سأضعها موضع التنفيذ في نيسان/أبريل استغرق عدة أشهر، ولا سيما أن بلدانا هنا وفي أماكن أخرى أضافت تفاصيل وملاحظات. وأخيرا، تمت الموافقة على ما اقترحته قبل بضعة أشهر. إذاً، فإنجاز الأمور يستغرق وقتا ولا توجد حلول سريعة، لكننا سنبذل قصارى جهدنا.

أما بخصوص مسألة الفقر والنمو الاقتصادي – فسفير أفغانستان قادر على تقديم إجابة أفضل على ذلك السؤال، ولكن أعتقد أنه يمكن ذكر بعض العناصر الأساسية هنا. أولا، أثّر ارتفاع أسعار الوقود والغذاء على مستوى الفقر بين السكان. وبالنسبة لمستوى النمو الذي نراه، فهناك عاملان أو ثلاثة تؤثر في بلوغه نسبة ٦ في المائة أو ١١ في المائة أو ١٣ في المائة. وسيعتمد ذلك على قطاع الزراعة

الصغير نسبيا وتدفق الأموال الأجنبية. وذلك يفسر بعض الشيء الظاهرة التي طُرح السؤال بشأنها.

ويسرني أن أرى في هذا المقام اتفاقا بشأن مسألتين أو ثلاث. أولا، يجب علينا أن نتخلص من نظرة اليأس والاستسلام للقدر المحتوم التي انتشرت على نطاق واسع جدا تقريبا ويمارسها البعض هواية. وينبغي لنا أن نضع حدا لذلك – ليس كجزء من خطة إعلام استراتيجي ذكية، بل لأن هناك أسبابا موضوعية لمزيد من الثقة فيما نفعله. لقد ذكرت التغييرات؛ فلنفترض أنها ستؤدي إلى تغييرات على أرض الواقع أيضا.

ويسرني وعد جميع الحاضرين على الطاولة بتقديم الدعم للفريق الجديد الذي عينه الرئيس. وأعتقد أن ذلك أمر بالغ الأهمية. وكما قلت، يسرني الدعم الذي قدمه لنا أعضاء المجلس وأنا أعول على كل منهم ليُترجم ذلك الدعم على أرض الواقع. وذكر سفير المملكة المتحدة النقاط الثماني التي قلت إنها العناصر التي أود التطرق إليها بسرعة، وأيدني بقوة وقال إنه سيتابع ذلك ويراقبه. وتتطلب كل تلك النقاط الثماني دعما كاملا من بعض الجهات المانحة الرئيسية، لذا، سنعمل معا من أجل إنجازها بالفعل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد إيدي على توضيحاته.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.